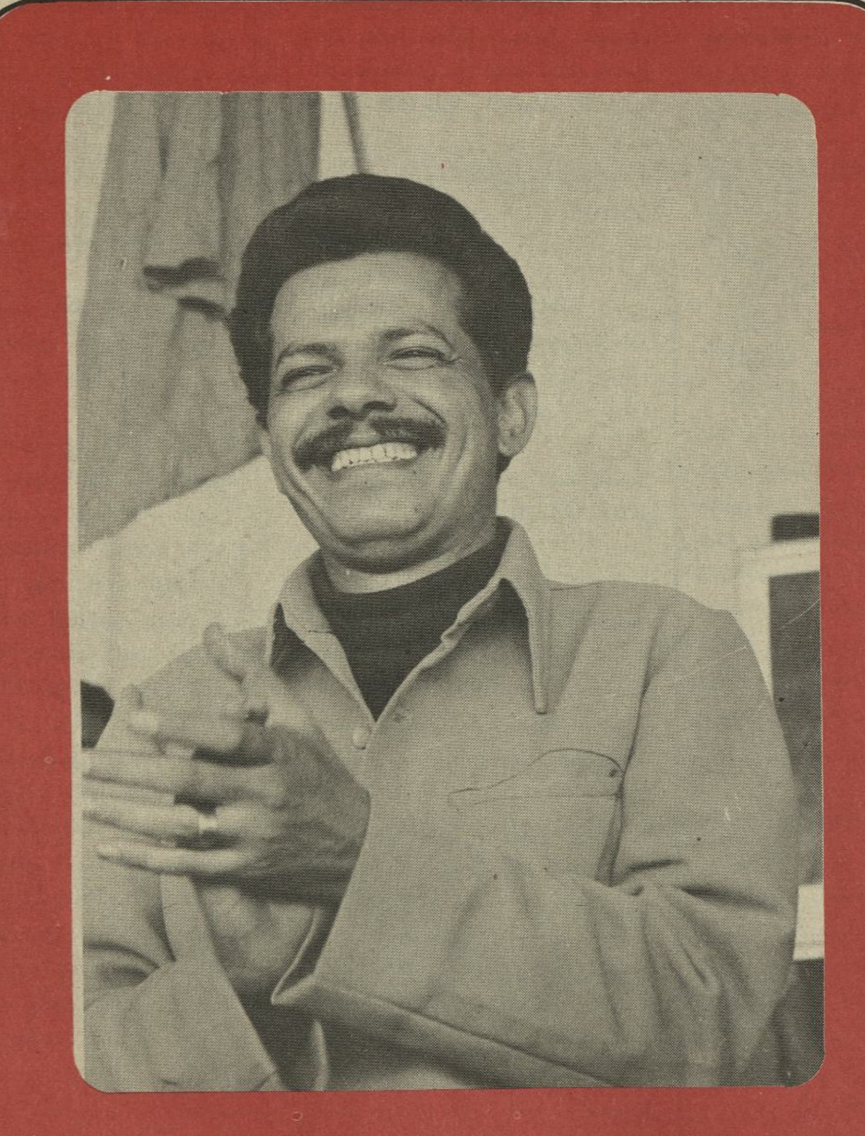
اسبوعية
سياسية
عربية

الحرية

بيروت ١٣/٥/١٩٧٤ - العدد ٦٧٠ - السنة ١٤ - الثمن ٢٥ ق.ل

حوار القيادات الفلسطينية

حتى يكون الحوار في خدمة مصالح الشعب الفلسطيني





عبد الفتاح اسماعيل: الوضوح النظري ومرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية

حقيقة موقف الملك حسين

إعتراف أم محاولة لفك العزلة الخانقة؟

في خطابه في أول أيار الحالي، حاول الملك اظهار تطور جديد في الموقف السياسي الرسمي من مسألة الاراضي العربية المحتلة ومن مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. مهد الملك لاعلانه عن هذا «التطور الجديد» بالحديث عن حرصه عن رعاية حقوق الحركة العمالية ومطالب الجماهير المعيشية والاقتصادية! ورغم تباعد المسألتين الظاهري، فان الخيط الواصل بينهما هو انهما يشكلان معا مدخلا لمساعي النظام لفك العزلة والعداء من حوله في المستوى الفلسطيني والعربي وفي المستوى المحلي والداخلي.

ان خطاب الملك يظهر استعدادا اردنيا للتسليم بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة وحيدة وشرعية للشعب الفلسطيني. واذا اخذنا هذا الموقف في سياق المواقف السياسية للنظام الهاشمي في عمان منذ حرب تشرين. فانه يضيف استعدادا لتنازل تكتيكي جديد. وبما ان اوليات المعرفة السياسية والتجربة التاريخية بالموقف السياسي الاردني. تقيم معايير صارمة لاختبار جديه اي موقف جديد للسلطة في عمان. فقد بات اكثر الناس بساطة وسذاجة سياسية لا يقيمون وزنا كبيرا لاي تحول سياسي لفظي. يأخذ طابع «الاستعداد». او «النية الحسنة» واما يأخذ التعابير الواقعية والمادية لمثل هذا التحول. ولا تعوز ابسط الجماهير المعرفة. بان الملك حسين لم ينتظر سوى بضعة شهور قليلة حتى مزق اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان (الموقعين في ايلول ١٩٧٠) واللذين يعترفان بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني وثورته حين بات قادرا على التنصل منها والالتفاف حولها. رغم كل التواقيع والضمانات العربية الرسمية بشأنها!

اذن. ماهو المضمون الحقيقي للموقف السياسي الاردني الجديد؟

١ـ في خطاب الملك. اصرار على القناعة الرسمية الاردنية التي ماانفكت تؤكد ان على مصير اراضي الضفة الغربية هو في نطاق صلاحيات الاردن ومسؤولياته المحددة في قرار ٢٤٢. وان مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر جنيف يتعدى هذه الصلاحيات الى الحقوق الشرعية والتاريخية بالمعنى الذي نصت عليه قرارات الامم المتحدة.

في هذا اصراو على المراوحة في الموقف الذي يرغب في مقاسمة منظمة التحرير مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.

٢ـ اما الشق الثاني من الموقف. فقد اتخذ شكل «الاستجابة» لرغبة عربية لا يملك النظام قناعة بها. لكنه لا يعارضها اذا اتجهت ارادة الدول العربية وقادتها الى ايجاد وضع جديد يلقي على منظمة التحرير الفلسطينية وحدها مسؤوليه البحث والسعي والعمل لاسترجاع الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها الضفة الغربية والقدس والحقوق الفلسطينية».

وفي هذا الشق من الموقف يمكن استخلاص خط تكتيكي جديد يخدم مضمون الشق الاول من تصريحه. اي التمسك بالضفة العربية ضمن مشروعه الالحاقي الشهير بالملكة العربية المتحدة. يتضح هذا المضمون من ملاحظته ما يلي: ـ

اولا: ان منظمة التحرير الفلسطينية مكتسبة اصلا لشرعية تمثيلها للفلسطينيين من قبل البلدان العربية. وهي في اطار الجامعة العربية عضو كامل الحقوق والواجبات. وقد جاء قرار القمة العربية في الجزائر كتكريس للاعتراف بها كقيادة وطنية للشعب الفلسطيني. وكممثلة وحيدة له فالقبول العربي الرسمي بمنظمة التحرير قد اكتسب منذ سنوات طويلة، وهو ليس موضع شك او نقاش. ولهذا فان تصريح الملك بقوله « ... اننا نحترم الارادة العربية الجماعية. اذا اتجهت ارادة الدول العربية وقادتها الى وضع جديد يلقى على منظمة التحرير الفلسطينية وحدها مسؤولية البحث والسعي والعمل لاسترجاع الارض الفلسطينية ... الخ» انما يريد ان يعيد البحث في شرعية تمثيل منظمة التحرير للاراضي المحتلة وجماهيرها. كما لو كان الامر « وضعا جديدا ».

ثانيا: ان الاقرار بهذا «الوضع الجديد» والتسليم به يتطلب عودة الدول العربية للاجتماع مجددا للمناقشة وللخروج بقرار اجماعي يرهن به الملك اعترافه بمنظمة التحرير كممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني ويذكر هذا باستعدادات الاردن المتكررة قبل حرب تشرين للمشاركة في الجهد العربي العسكري معلقا هذا الاستعداد على توفر قيادة عربية موحدة وخطة عربية مشتركة ومراهنا على ضعف امكانية تحقق هذين الشرطين. الامر الذي جعل كافة استعداداته وتعهداته اقل قيمة عملية من الورق الذي سودته به استعداداته.

وهكذا، وحتى تتوفر الظروف لعقد مؤتمر قمة عربي جديد، واعتمادا على وجود تعارضات في المواقف الرسمية العربية واعتمادا على بعض الانظمة العربية، فأن الملك يرهن موافقته بتحقق الاجماع العربي المؤجل في نظره الى حين انعقاد القمة العربية.

ثالثا: في انتظار ذلك، فان النظام الاردني قرن استعداده « لاحترام الارادة الاجماعية» بتهديد بعض البلدان العربية المعنية مباشرة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي بقوله أن هذا يعني «أعفاءه من مسؤولياته»، الامر الذي يذكر بتهديده بعدم المشاركة في مؤتمر جنيف، بالقول أن اسرائيل والولايات المتحدة لن تقبل بمنظمة التحرير طرفا في المفاوضات، مما يفسح المجال امام ضغوط ووساطات المصالحة بين الاردن ومنظمة التحرير، كي يظل في اطار الترتيب النهائي دور مقرر في مصير الاراضي المحتلة.

رابعا: ان الملك حسين يراهن على تمزق الصف الفلسطيني وعلى الصراعات داخل منظمة التحرير، ويلاحظ ـ هنا ـ أن النظام الهاشمي يفسح المجال داخل الاردن واسعا أمام المواقف اللفظية التي ترفض تحمل مسئولية مصير الاراضي المحتلة، وتعطى هذه المواقف، اهمية خاصة في أجهزة الاعلام الاردنية، مما يؤكد بأن مراهنة الملك على الانقسام في صفوف المقاومة هي التي تكمن وراء استعداده اللفظي الجديد!

من الواضح ان المضمون العملي والراهن للموقف الاردني الجديد لا يعدو ان يكون تنازلا لفظيا. مؤجلا الى اشعار اخر. بيد انه يشير الى أن النظام الهاشمي يريد ان يتنصل عن طريق مثل هذا الشكل من التنازل عن النتائج العملية التي ترتبت على موقفه من عدم المشاركة في حرب تشرين ومن النتائج العملية التي ترتبت على تنامي مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية بين صفوف الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة وخارجها. واضطرار غالبية الانظمة العربية للتسليم بها كممثلة وحيدة وشرعية للشعب الفلسطيني. وكذلك تعزز مساندة وتأييد البلدان الاشتراكية والصديقة لمنظمة التحرير والتفاف تأييد عربي وعالمي حولها. ان كل هذا كان يدفع بالنظام الهاشمي الى اتخاذ موقف يفك العزلة من حوله ويعيد للاردن دوره السياسي بين بلدان المنطقة.

وكما هو متوقع. فأن الملك حسين. ليس مستعدا لدفع الثمن تسليما كاملا للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وخارجها بتقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية، وانتهاج طريق يؤمن تطوره المستقل. فمعنى ذلك. تهديد كامل لوجوده في شرق الاردن وفي احسن الاحوال بدء محاصرته وعزلته وضمور دوره العربي في المنطقة. ولذا كان يستخرج الدروس الكفيلة بمواصلة دوره التقليدي المضاد للثورة عربيا. الاعاقي التصفوي والدموي فلسطينيا. وفي أطار ذلك كله يستنبط النظام الملكي الرجعي في عمان كل مناورة ممكنة وكل تحايل وكل خداع سياسي يحول دونه ودفع الثمن الكامل للازمة السياسية والعزلة المحيطة به. ان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤولياتها عن الجماهير الفلسطينية والاراضي الفلسطينية ان كان سيحدث، وهو سيحدث، فلن يتم عن طريق مكرمه وهبه ملكية هاشمية ولاعن طريق الاستجابة لارادة عربية اجماعية. ولا احتراما لها. فلا هذه ولا تلك حالتنا دون المجازر الدموية التي أرتكبت بحق الشعب الفلسطيني وبحق طليعته وقيادته. فقط من اجل اعادة بسط سيطرته على الجماهير الفلسطينيه واخضاعها لحكمه الدموي. وانما يتأمن الاعتراف ويتوج بالتسليم الهاشمي الواقعي والعملي ـ وليس فقط بالتسليم اللفظي ـ عن طريق تشديد النضال ضد سياسته الالحاقية وضد مؤامراته وعملائه في الاراضي المحتلة. وعن طريق احكام طوق العزلة العربية والعالمية حول نهجه التصفوي والاستسلامي المتمثل في مساعيه لفك الارتباط على الجبهة الاردنية. وعن طريق رفع يده عن الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن، وتأمين حقوقها الوطنية بالعمل على قيام سلطتها. وبتوطيد اسس التحالف والتعايش والوحدة مع الشعب الاردني من خلال حق تقرير المصير وعلى اساس طوعي ديمقراطى.

أن اعلان الملك حسين استعداده للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبمسؤولياتها تجاه الاراضي المحتلة، ثمرة اولى من ثمار فشله السياسي وعزلته محليا وعربيا ودوليا، بيد انها ليست كل ثمار سياسته، وحتى لاتكون هي كل الثمن الذي يدفعه النظام لعودته للصف العربي وحتى لاتكون فدية بخسة للالتفاف على منجزات ومكاسب الشعب الفلسطيني فأن فصائل منظمة التحرير كافة وكل مؤسسات الثورة الفلسطينية مدعوة لتوطيد وحدة موقفها على اساس التسليم الكامل والعملي من النظام الهاشمي بمسؤوليات منظمة التحرير الفلسطينية، تجاه جماهيرها وتجاه الاراضي المحتلة، كما أن الشعوب العربية وكل القوى والبلدان الصديقة مطالبة بتشديد العزلة حول النظام الهاشمي من اجل تفويت المناورة الاردنية الجديدة ومن اجل اكساب استعداده اللفظي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مضمونا عمليا واقعيا.

القيادة اليمينية في كلية العلوم تقود التحرّك الداخلي إلى فشل ذريع

انهى مجلس فرع الاتحاد في كليه العلوم، الاحتلال الذي استمر طيلة اكثر من شهر ونصف لمباني الكلية، بعد ان فشل في التوصل الى اهدافه. وقد انتهى هذا الاحتلال بطريقة مأساوية بتخبط ملحوظ لمجلس الفرع، وانقسام الفئات المسيطرة عليه كل واحدة منها تلقي المسؤولية على الاخرى في ايصال التحرك الى طريق مسدود .

فلقد واجه التحرك الداخلي في كلية العلوم منذ انطلاقه مجموعة من العوامل ساهمت في عدم تمكنه من التوصل الى تحقيق مطلب المشاركة في المذاكرة التي تعتبر بالفعل مكسبا طلابيا في عموم كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية .

فلقد تصلبت ادارة الكلية تجاه هذا المطلب تحت شعارات غير موضوعية منها : ضرورة المحافظة على المستوى، عدم التاثير على اللجنة الفاحصة، واخيرا اعتبار المشاركة الطلابية «خيانة وطنية» !

فاذا كان مما لاشك فيه ان المستوى الاكاديمي في كلية العلوم هو مشهود له في كافة المجالات، مما لاشك فيه ايضا ان هذا التطور الذي شهدته الكلية كان بشكل اساسي بفعل نضالات الحركة الطلابية، وبالتعاون طبعا مع الهيئة التعليمية ذات اللقاءات العلمية العالية، والمتفرغة للتدريس وبالتالي، فان في كل يوم يمضي على حياة الكلية والجامعة دليل على ان المشاركة الطلابية امر رئيسي في وجهة نظر مصلحة تطور الجامعة اللبنانية، هذا التطور الذي تبنيه بعثة التحركات الطلابية السنوية، خاصة اذا اعتبرنا ان المشاركة في المذاكرة وبالشكل الذي تمارس فيه في اغلب الكليات والمعاهد لاتضع قيدا على حرية الاساتذة في اختيار الاسئلة والتصحيح، بقدر ماهي تعبير معنوي عن الثقة المتبادلة بين الحركة الطلابية والهيئة التعليمية تتمثل في مراقبة عملية ترحيل العلامات ولا شك ان ما تطالب به الحركة الطلابية بالنسبة للمشاركة الفعلية هو حتى الآن دون المطلوب، فكثير مما هو محظور عليها من مجالات في اطار القانون هو اساسي في الواقع (البرامج والمفاهيم، الامتحانات ...)

وان تطوير المشاركة لتشمل كل هذه الميادين وعلى اسس سليمة سوف يكون بالفعل مطلبا طلابيا خلال المرحلة يعكس في الوقت نفسه تطور الحركة الطلابية، وامكانياتها على ابداء الراي في كل هذه الامور لانها تحياها (البرامج تدرس من قبل الاطلاب وتطبق من قبلهم ايضا)

ان تصلب ادارة كلية العلوم الذي وصل في بعض مراحله – كما يروى – الى ضد تحكيم بعض المراجع العليا في هذا الموضوع ليس له اكاديميا ما يبرره فعليا .

أما مجلس الفرع ومن ورائه اللجنة التنفيذية للابحاث الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، فلقد فجر هذا التحرك الداخلي، في ظروف التحرك العام وفي محاولة لالهاء الرأي العام الطلابي عن المأساة الحقيقية التي انتهت اليها اللجنة التنفيذية خلال هذا العام لجهة المطالب، والعلاقة مع فصائل الحركة الطلابية الاخرى والاشكال النضالية ... وهو منذ بداية التحرك وضع للمشاركة في المذاكرة اطارا غير صحيح يكشف حقيقة ان الهدف من كل هذا الاحتلال وسواه من الخطوات لم تكن المذاكرة بحد ذاتها، فهو قد وضع برنامجا يشمل كل القضايا المتعلقة بالكلية (المواصلات، كافتيريا، الملاعب، قسم اللغة الانكليزية ...) وهو في ذلك يحسب احتمال عدم النجاح في تحقيق المشاركة في المذاكرة فيتقدم الى الطلاب ببرنامج انتصارات وهمية وهذا ما قد حصل بالفعل. عقد اصدر مجلس الفرع بيانا الى الطلاب في كلية العلوم لم يتجزأ فيه على القيام بانه محاسبة جدية امام القاعدة الطلابية التي امضى في استبعادها وعدم الاخذ برأيها حتى تحول الفرع الى هيئة معزولة عن القاعدة التي انتخبته ، فهو يعرض نجاحاته (توسيع الكافيتيريا تحقيق المواصلات ..) في حين لايتعرض الا ببضع اشارات الى منطلق الازمة الفعلية (المذاكرة) فهو يعتبر ان مشروع تعديل قانون المشاركة لهذه الناحية مكسب هام في حين كان قد رفض تقييمه على هذا الاساس واستمر الاحتلال شهرا اضافيا بعد صدور مشروع التعديل هذا .

اذن ، ان مجلس الفرع ومن ورائه اللجنة التنفيذية يحاول ان يخرج من العزلة باختراع البطولات، ولكنه لايعرض المراحل التي قطعتها قضية المشاركة ، والاسباب الحقيقية للاستمرار في الاحتلال، بشكل ساهم في دفع الادارة الى مزيد من التصلب حيث انها مع الهيئة التعليمية قررنا عدم العودة الى التدريس اذا لم يسحب مشروع التعديل . فلماذا لا يتحدث الفرع عن الاسباب التي دفعته لتحكيم وزير التربية خلافا لاستقلالية الجامعة؟ وماذا كانت نتيجة تدخل الوزير لماذا جرى التشويش على مستوى الكلية؟ وماذا افادت هذه الحملة الاعلامية ايجابيا على صعيد المطالب ؟..

ان هذه الممارسات الخاطئة التي تصب في طاحونة المعادين لتطور الجامعة اللبنانية ومختلف كلياتها، تفضح دور الفئات اليمينية في قيادة الحركة الطلابية، هذا الدور الذي يتلخص في ضرب المكاسب الطلابية التواطؤ مع وزارة لتربية واحتقار القاعدة الطلابية الواسعة اذ انه لم تعقد جمعية عامة واحدة او استفتاء لبحث مسار التحرك .

ان التحرك الفاشل الذي قاده مجلس الفرع ، والذي لم يستطع ان يطرح القضايا في اطارها الصحيح لمواجهة تصلب الادارة بشكل لايمكنها من مواطلة نهجها المتصلب، وسوف تحاسب القاعدة الطلابية كل الفئات المسيطرة على الادارة النقابية لطلاب الجامعة اللبنانية على «المآثر» التي خلفتها ويثبت اكثر فأكثر ان القيادة الممثلة لصالح الطلاب هي قيادة القوى الديمقراطية التي تذرعت الفئات اليمينية بها في العام المنصرم لتبرر تخاذلها في معركة المشاركة في كليه العلوم .

دعم طلاب الجامعة الامريكية مستمر

استمرت خلال الاسبوع الفائت حملة التضامن مع طلاب الجامعة الامريكية، من اجل تحقيق الاهداف المباشرة .

وقد عقد في هذا السياق اجتماع للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، تم الاستماع خلاله الى مندوبين عن مجلس الطلبة في الجامعة الامريكية، وصدر في نهايته البيان التالي :

« عقدت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعها الاسبوعي في مركز الحزب التقدمي الاشتراكي. وقد استمعت الى عرض قدمه مندوبون عن مجلس الطلبة في الجامعة الامريكية حول تطورات الوضع في الجامعة، وفي ضوء ذلك اكدت الاحزاب من جديد على موقفها المساند لقضية طلاب الجامعة الامريكية وضرورة متابعة العمل من اجل الوصول الى الحل الذي طرحته الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بالاتفاق مع مجلس الطلبة في هذا الصدد .

اولا – استكمال عملية الافراج عن جميع المعتقلين من الطلاب ومنع محاكمتهم .

ثانيا – عدم اتخاذ اي تدبير انتقامي بحق اي طالب. وترى الاحزاب في احالة بعض الطلبة العرب الى دوائر الامن العام للبحث في امر ترحيلهم تدبيرا خطيرا لا يمكن قبوله. وهي تحذر من الاقدام على اية خطوة من هذا النوع .

ثالثا – سحب قوات الامن من الجامعة الامريكية وازالة كافة مظاهر الوضع الاستثنائي .

رابعا – اعادة الشرعية الى مجلس الطلبة بصفته الاداة النقابية الممثلة لمجموع طلاب الجامعة .

خامسا – بدء الحوار بين مجلس الطلبة وبين ادارة الجامعة حول المطالب التي انطلق من اجلها التحرك في الاصل .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ ترى في الافراج عن قسم من الطلبة المعتقلين خطوة اولية على طريق توفير اجواء الحل المطلوب، تجدد مطالبتها بالتنفيذ الفوري لجميع الخطوات الاخرى، لان اي تباطؤ في هذا الصدد من شأنه ان يثير ملابسات خطيرة لا بد ان تتخذ الاحزاب حيالها مواقف حازمة لانها لن تقبل باية محاولة لضرب الحركة الطلابية والاطاحة بمكتسباتها الديمقراطية الاولية » .

كلمة من اسرة « الحرية » بمناسبة مغادرة رفيقنا ياسر نعمة المدير الاداري للمجلة ..

بعد رفقة دامت اربعة عشر عاما منذ تأسيس «الحرية» تركنا رفيقنا العزيز ياسر نعمة الاداري في المجلة فنتمنى له التوفيق والنجاح في مواطلة عمله في خدمة القضية الوطنية التي كانت «الحرية» دائما منبرا من منابرها .. واسرة «الحرية» مازالت تعتبر الزميل ياسر منها رغم عمله خارجها فرفقة اربعة عشر عاما نعتبرها رفقة طريق دائمة .

انتخابات نقابة عمال المطابع

بتاريخ ٢٤ – ٤ – ١٩٧٤ ، جرت الانتخابات التكميلية لمجلس نقابة عمال المطابع في بيروت وجبل لبنان ، وكانت النتيجة كما يلي :

الرئيس : الياس البواري

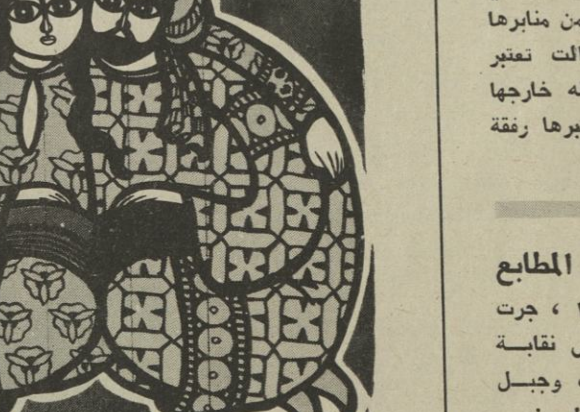
نائب الرئيس : اديب ابو حبيب

امين السر : شفيق حشيمة

نائب امين السر : طانيوس اندراوس .

امين الصندوق : فواز بشارة .

محاسب : محمد رحال



الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول: محلة الشهال
المدير الاداري: سامي مشاقة

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب – منطقة العاملية – محلة راس النبع – بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٦١ بيروت لبنان

اعضاء مستشارون : عقيل دكروب – فضل سعد – مهدي مهدي – محمد سهيل ناصر – عصام النقري .

حوار القيادات الفلسطينية

حتى يكون الحوار في خدمة مصالح الشعب الفلسطيني

التفريط بالامكانات الموضوعية القائمة .. سيدفع النضال الفلسطيني ألف خطوة إلى الوراء .
الحوار الفلسطيني الدائر يكشف عن ضآلة الاتجاهات اللفظية وانحسارها .

الحوار الذي بدأ بين مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني خلال الاسبوع الماضي .. قيمته الكبرى في انه سيكون حاسما ... فضلا عن الضرورة الملحة في التقدم الى المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في اول حزيران ببرنامج عمل سياسي فأن الظروف الراهنة القائمة في المنطقة وعلى صعيد القضية الفلسطينية تجعل اي تاخير في الوصول الى موقف وطني تتبناه منظمة التحرير رسميا ، امرا يهدد مستقبل النضال الفلسطيني كله بالخطر ويقدم اكبر خدمة للاعداء .

ان نشاط القوى المعادية المحموم من اجل فرض حلها التصفوي على الشعب الفلسطيني ، يستثمر الى اقصى الحدود غياب الموقف الوطني الموحد وبقائه عند حدود رد الفعل دون ان يكون له فعل مباشر في الاحداث والتطورات الجارية .

ويكفي ان نلاحظ الدرجة التي تطور اليها النشاط المعادي حتى ندرك خطورة استمرار غياب الموقف الوطني على مستقبل القضية والشعب بمجموعه : –

– على صعيد المناطق المحتلة تجري محاولة اسرائيلية محمومة لتفريغها من الكوادر والقيادات الوطنية عبر حملة الاعتقالات الجارية بالعشرات والمئات .. وكل هذا تمهيدا لترك الساحة مفتوحة على مصراعيها امام نشاط القوى العميلة مثل دعاة الادارة المدنية في ظل الاحتلال ، اودعاة العودة للحكم الهاشمي . ويصب حكام عمان ملايين الدنانير ويمارسون كل الضغوط من اجل كسب ولاء قطاعات من الشعب الفلسطيني لصالح سياستهم الرامية الى اعادة الحاق الضفة الغربية ، وقطع الطريق على منظمة التحرير كقيادة لهذا الشعب تعمل على انتزاع حقه في تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية المستقلة . ومقابل هذا كله فان غياب موقف وطني فلسطيني لمنظمة التحرير ، مصحوبا بحملة تمزيق الصف الفلسطيني وتسعير حدة الخلافات الداخلية ، يترك اسوأ الاثار في صفوف القاعدة الجماهيرية الواسعة في المناطق المحتلة خاصة وفي جميع قطاعات الشعب الفلسطيني عامة ، ويضعف ثقتها في قيادتها الوطنية وقدرتها على مجابهة الحملة المعادية .

– وعلى الصعيد الاردني لم يتوقف النظام عن محاولاته المحمومة لانتزاع اقرار عربي ودولي بكونه الممثل والمقرر لمصير المناطق الفلسطينية المحتلة . ومحاولات النظام الراهنة تتعدى ذلك الى حد العمل من اجل دخول قواته للضفة الغربية باسم فك الارتباط ، وحتى يضع الشعب الفلسطيني امام الامر الواقع بالقوة ويفرض حله الخاص بالتعاون مع اسرائيل وامريكا .

– وعلى الصعيد العربي ، يستثمر حكام عمان غياب اية مبادرات عملية فلسطينية وموقف وطني موحد من اجل اعادة صلاتهم العربية وخاصة بالاطراف اليمينية والرجعية . ان النظام الهاشمي يلقي بكل ثقله من اجل تحسين علاقاته مع القاهرة ، مستغلا سياستها التراجعية ، حتى يحظى بمباركتها لسياسته التصفوية ، ويتمكن من عزل منظمة التحرير ، والغاء الاعتراف العربي بها عمليا . ولايفوت القوى الرجعية واليمينية العربية ان تستثمر غياب الموقف الوطني الفلسطيني الموحد حتى تزيد من درجة تنصلها من الحقوق الفلسطينية ، وتلقي اعترافها السابق ، لصالح الرجعية الاردنية وتمرير الحل الاميركي الاسرائيلي .

– وعلى النطاق الدولي ، تمنح الامبريالية الاميركية كل بركاتها لخطوات حكام عمان – تل ابيب من اجل عزل القيادة الفلسطينية وتصفية الحقوق الفلسطينية واقتسام الارض المحتلة . وتصل وقاحة حكام عمان الى حد دعوة وفد سوفياتي لزيارتهم في محاولة لاضعاف جبهة حلفاء الشعب الفلسطيني ، ولكنهم تلقوا ما يستحقونه ، فقد رفض السوفييت مثل هذه الدعوة .

هذه الخطوات التي قطعتها القوى المعادية .. لايكفي القيادة الفلسطينية ان تراقبها وتقدم ردود فعلها تجاهها ، بل ان الدرجة التى

تصريح صحفي حول ما نشرته جريدة النهار عن محاضر اجتماعات القيادة الفلسطينية

نشرت جريدة « النهار » ما اسمته محضرا لاجتماعات القيادة الفلسطينية . ويتضمن المحضر اختلاق مواقف لهذا الفصيل او ذاك وتشويها متعمدا لموقف الجبهة الديمقراطية وفتح والصاعقة بشكل يخالف تماما الموقف الذي عبرت عنه في هذه الاجتماعات ، هذا بالاضافة الى اسقاط موقف الاخ رئيس المجلس الوطني تماما ورئيس اركان جيش التحرير والاخوة المبعدين من المناطق المحتلة ، لاغراض مفهومة ومشبوهة بذات الوقت . ومن الواضح ان هدف مثل هذا المحضر المزعوم الاساءة الى الموقف الوطني الفلسطيني الذي اكدته هذه القوى اكثر من مرة علنا على امتداد الشهور الماضية .

ان هذا المحضر المزيف ينسب للرفيق نايف حواتمة قوله : « بأن التسوية الحالية هي تسوية امريكية – اسرائيلية » !!.. ان دعاة الاستسلام ودعاة الجملة الثورية هم الذين يبشرون بأن امريكا تتحكم بمصير المنطقة ومصير التسوية . فمن الجهة الاولى ينتهي دعاة الاستسلام الى القول بضرورة التسليم بما تريده امريكا ، ومن الجهة الثانية ينتهي دعاة الجملة الثورية الى القول بضرورة الابتعاد عن كل ما يجري وعدم الانخراط في الصراع لانتزاع حقوق شعبنا ، لان مثل هذا الصراع عقيم ولا يمكن ان يتحقق من خلاله « قيام سلطة وطنية » !!

ان شعار السلطة الوطنية هو هدف وطني يمكن تحقيقه من خلال نضال شعبنا. ودعم حلفائه عربيا وعالميا ، وانطلاقا من الامكانات الموضوعية القائمة التي وفرها نضال شعبنا ونتائج حرب تشرين . وهذا الشعار يمكن كل شعبنا وحلفاءه من الوقوف بصلابة امام الحل الامريكي – الاسرائيلي – الهاشمي .

ان هذا المحضر المزيف يحاول ان يشير الى ان اجتماعات القيادة الفلسطينية جاءت بناء على طلب من قوى حليفة لشعبنا الامر الذي تكذبه الوقائع نفسها حيث جرى تقرير عقد هذه الاجتماعات من خلال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل اكثر من اسبوع .

ان الجبهة الديمقراطية اذ تطالب جريدة « النهار » بنشر هذا التوضيح لعملية التزييف التي جرت ، فانها تدين ادانة كاملة التخريب المتعمد على الحوار الوطني الفلسطيني واساليب المخابرات التآمرية التي يلجأ اليها البعض من وراء ظهر مؤسسات الثورة الموحدة والناطقين بلسان فصائل الثورة ، وفي هذه الاساليب خدمة للعدو الصهيوني – الامبريالي .

١٠ – ٥ – ١٩٧٤

الجبهة الديمقراطية الشعبية
لتحرير فلسطين

وصل اليها التآمر المعادي تتطلب المبادرة نحو اتخاذ خطوة عملية واسعة لقطع الطريق على هذا التآمر وافشاله . والاعلان عن موقف فلسطيني موحد هو اول واكبر خطوة على طريق التصدي للمؤامرة .

ان القيادة الفلسطينية تملك في يدها كل الامكانات من اجل افشال المخطط المعادي ، وتطوير نضال شعبها نحو انتزاع حق تقرير المصير وبناء السلطة الوطنية .

ـ ان القيادة الفلسطينية تملك اعترافا شعبيا فلسطينيا مطلقا بها .. داخل الارض المحتلة وخارجها الامر الذي يجعل عملاء الصهاينة والهاشميين في عزلة تامة و تلقى مناوراتهم اوسع مقاومة جماهيرية

ـ ان القيادة الفلسطينية لا تزال تملك اوسع اعتراف عربي بها ، وتعجز القوى الرجعية واليمينية العربية حتى الان عن الافلات من نتائج هذا الاعتراف رغم كل محاولاتها لتحقيق ما يسمى بتفاهم هاشمي ـ فلسطيني على مستقبل الارض والشعب . ان المقاومة الى جانب قواها الذاتية تملك اوسع نفوذ جماهيري ، وكل التضامن الوطني العربي .

ـ ان القيادة الفلسطينية تملك حلفا ثابتا عالميا الى جانبها يتقدمه الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية ، وتملك اقرار اوسع القوى في افريقيا واوروبا وبلدان عدم الانحياز بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية .

ان هذه الامكانات الموضوعية التى وفرها النضال الفلسطيني ونتائج حرب تشرين ، هي التي تعيق حتى الان المخططات المعادية وتمنح القيادة الفلسطينية فرصة تاريخية نادرة من اجل تحقيق مكاسب اوسع لشعبها .

والخطر الاكبر الداهم على الشعب الفلسطيني لايقف عند حد نشاط الاعداء ، بل انه ايضا في التفريط بهذه الامكانات وبهذه الفرصة التاريخية التى لاتتكرر دائما .

ان مصير ومستقبل الارض الفلسطينية المحتلة ، سيحدد بالضرورة مصير ومستقبل النضال الفلسطيني بمجموعة في المرحلة التاريخية الراهنة . وعندما تتحد كل قوى الشعب حول هدف دحر المحتلين وبناء السلطة الوطنية فان هذا يمثل خطوة واسعة على طريق

ـ تفجير الطاقات النضالية الفلسطينية الى اقصى مدى نحو افشال مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية والدولة البريئة والمملكة المتحدة وماشابهها ، والهاب الارض تحت اقدام المحتلين والهاشميين ودعاة مشاريعهم .

ـ تحويل الاعتراف الهلامي والمطاط بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية على الصعيد العربي ، الى اعتراف ملموس بحقوق ملموسة وقطع الطريق على كل محاولات التنصل ودعوات الوفاق مع النظام الهاشمي .

ـ تطوير الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الى اقرار بحقوق محددة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه ووطنه ، وتمكين منظمة التحرير من المشاركة في كل المحافل الدولية بصفتها تمثل حقوقا قومية لشعب يناضل من اجل التحرر من الاحتلال والعودة الى الوطن وليس بصفتها تمثل مجرد حقوق انسانية للاجئين يمكن حلها من خلال توطين او تعويض .

ـ فرض العزلة على مخططات الصهاينة والهاشميين الرامية الى تمزيق وحده الشعب الفلسطيني واقتسام ارضه .. هذه المخططات التي تهدف الى جعل حكام عمان ناطقين ومقررين لمصير الضفة الغربية وشعبها . وفي هذا الاطار تبدو اهمية الموقف الوطني الفلسطيني في شل مناورات حكام عمان لاعادة نفوذهم العربي ، وتحويل التاييد العربي « للحقوق المشروعة الفلسطينية » الى تأييد ملموس للسلطة الوطنية الفلسطينية ... هذا الموقف الذي يضع حكام عمان خارج ساحة الصراع والتحكم في مصير الشعب

ان القيادة الفلسطينية تتمكن من تحقيق هذه الانجازات عندما تتحد حول الهدف الوطني المرحلي وتدير الصراع عربيا ودوليا وفلسطينيا انطلاقا من هذا الموقف ولاتستطيع كل الذرائع اللفظية والمواقف العدمية التى تدفع نحو الخروج من دائرة الصراع ، الا ان تضحي بمصالح شعبها عندما تتنكر لهذه لمهمات والاهداف . ان هذه المواقف العدمية ، كما عبرت عن نفسها داخل اطار الحوار الفلسطيني تقع مهما كانت نواياها والفاظها في فخ الاستسلام .

انها ترى أن قيام السلطة الوطنية امر غير قابل للتحقيق في المرحلة الراهنة ، لان التسوية القادمة ستكون لامحالة حسب الشروط الاميركية !! واذا كان هدف السلطة الوطنية غير قابل للتحقيق ولايستدعى النضال من اجله ، كماتقول هذه القوى ، فليس هناك ما يمكن تحقيقه على الاطلاق سوى الاستسلام في هذه الحالة ، مادامت هذه القوى نفسها تعلن ان وقوع التسوية امر غالب ومرجح بسبب موازين القوى الدولية وفي المنطقه ان هذه القوى التى تغالي في تقدير طاقات العدو الامبريالي وامكاناته على فرض حل استسلامي ، لاترى امامها مخرجا سوى الحديث عن رفض التسوية ، ورفض مؤتمر جنيف ، رغم انها تؤكد رجحان وقوع التسوية . وفي هذه الحلقة المفرغة تدور المواقف اللفظية ، الامر الذي يدفعها في النهاية الى الاقرار بالعجز الكامل عن فعل اي شىء في وجه المؤامرات الامبريالية ، واستحالة انتزاع اي مكسب مثل السلطة الوطنية الفلسطينية . ولا يبقى امامها سوى الاصرار على ضرورة الابتعاد عن كل ما يجري ، وترداد رفضها اللفظي لكل ما يجري ، دون ان تحدد اية مهمات ملموسة وطنية للدفاع عن مصالح شعبها والوقوف ضد ما تحاول الامبريالية فعليا ان تجريه .

ان منطقها هو باختصار : كل شىء يجري نحو الخراب ، علينا رفضه ، ولكنه سيقع . لهذا فان مهمتنا هي الابتعاد عن كل شىء .. وهنا تكمن اسس الموقف اليائس والمستسلم الذي يغلف نفسه بمظلة من الجمل الثورية الطنانة .

ان الحوار الفلسطيني الاخير يمثل انعكاسا للحوار الذي دار على امتداد الشهور الماضية بين صفوف مختلفة التجمعات الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها . ولهذا فانه قد كشف من جديد عن ضالة وضمور كل الاتجاهات العدمية واللفظية وعزلها على النطاق الوطني والتقدمي عربيا وعالميا . ان الفرصة قائمة امام هذه الاقلية من اجل تغيير موقفها انسجاما مع مصالح كل الشعب وموقف غالبية قواه الوطنية . وفي حال اصرار الاقلية على التمسك بسياستها ، فأن مصالح الشعب لاتنتظر ، وهذا ما يستدعيها للانصياع لموقف الاغلبية .

انه الحوار النهائي .. وعلى ابواب المجلس الوطني الفلسطيني والتطورات المرتقبة في المراحل اللاحقة ، لابد ان يكون الحوار الفلسطيني في خدمة مصالح الشعب الفلسطيني .. لابد من الوصول الى تبني منظمة التحرير للموقف الوطني الفلسطيني ، حتى تستطيع القيادة الفلسطينية اتخاذ الاجراءات العملية والقيام بالمبادرات التى تمكن من السير خطوات واسعة على طريق انتصار مطلب الشعب في بعث كيانه الوطني المستقل نقيض الكيان الصهيوني
انتزاع سلطته الوطنية على جميع الاراضي الفلسطينية التى يتم تحريرها وانسحاب العدو عنها .

لبنان / معركة تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل

نحو مواجهة حاسمة مع الدولة وأرباب العمل في نهاية أيار

لم يبق من ايار غير اسبوعين، ورغم ذلك ما يزال الحوار الثلاثي بين الدوله وارباب العمل وممثلي الحركه النقابيه حول تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ، يدور في حلقه مفرغه . والحقيقه ان الحوار الدائر ليس ثلاثيا الا من قبيل الشكل ، ذلك ان ما يجري على وجه الدقه هو حوار ثنائي تتقابل فيه جبهتان متعارضتان . جبهه الدوله وارباب العمل من ناحيه وجبهه النقابات العماليه من ناحيه ثانيه . هذا التقابل يتخذ شكل التناقض الواضح بين مشروعين لتعديل المادة ٥٠ . مشروع الدوله ومشروع الاتحاد العمالي العام .

ورغم المعارضة الكلامية التي ما زال ممثلو الصناعيين والتجار ومختلف الفعاليات الاقتصادية يبدونها حيال جوانب من مشروع الدولة ، فان هذا المشروع يلبي مصالح ارباب العمل تماما ذلك انه لا يمس « حق » الصرف الكيفي ولا يقيده فعليا . ومن الواضح أن معارضة ممثلي أرباب العمل له ليست الا من قبيل توزيع الادوار والمواقف بانتظار ان يصبح مشروع الدولة الاساس الوحيد للتعديل الذي يدور النقاش حوله في اللجنة الثلاثية . وعندها يصبح بمقدور ارباب العمل اعلان « مفاجأة » القبول به .

التناقض الصارخ بين المشروعين

ينطلق مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتعديل المادة ٥٠ . من تكريس حق ارباب العمل في الصرف الكيفي مكتفيا بتعيين احوال الصرف « لاسباب غير مقبولة » ومرتبا **للعامل** تعويضات اضافية (تعويضات عطل وضرر) اذا ما تعرض للصرف بسبب غير مقبول . اما مشروع الاتحاد العمالي العام فيشكل خطوة فعلية على طريق الحد من الصرف الكيفي بكونه ينطلق من محاور رئيسية اربعة :

اولا ـ اخضاع فسخ عقد الاستخدام من قبل رب العمل للتعليل في مطلق الحالات وسواء كان الصرف فرديا او جماعيا .

ثانيا ـ تعيين الحالات التي لا يجوز فيها صرف العامل وهي : حالة الصرف بسبب النشاط النقابي عامة ، وحالة صرف احد اعضاء المجالس النقابية او احد ممثلي النقابة او الاجراء في المؤسسة حتى بعد مرور سنتين على تركه المسؤولية النقابية ، ثم حالة الصرف

البقية على صفحة (١٥)

مجمع بيت الدين أو معجزة التجاهل الكامل لقضايا الجماهير

مشروع الخدمة العسكرية :

لخدمة العلم أم لخدمة النظام ؟

بين الثاني والرابع من أيار الجاري، التقى في قصر الامير بشير الشهابي في بيت الدين زعماء يتوارثون الحكم منذ أن بني القصر ، وبعضهم من قبل ، ليتداولوا في « الوضع العام وشؤون الساعة ومختلف القضايا التي تهم المواطنين » . وهذا ما اسموه « مجمع بيت الدين » : وهو المجمع الوزاري الرابع في السنوات الثلاث الاخيرة .

قبل انعقاد المجمع ، وخلاله ، اثيرت ضجة اعلامية حول المجمع ونتائجه المرتقبة . اجتماعات استشارية لا تنتهي يساهم فيها الخبراء الاجانب بالاضافة الى كبار الاخصائيين . تعداد للمواضيع التي لا تنتهي . من أيجاد عمل للخريجين الى السياسة الدفاعية ، مرورا باوضاع الادارة ، وتعديل الدستور، وقانون الانتخابات العامة ، والقانون البلدي ، والمشاركة ، وانتشار السلاح ، وحقوق الطوائف والمناطق ، ومختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتربوية . ويصعد الوزراء حاملين ملفاتهم . بينما يحذرنا رئيس الحكومة الا نتوقع من المجلس ان « يجترح المعجزات » !

لولا كل هذه الضجة ، لما لاحظ احد من المواطنين انعقاد المجمع اصلا . ولتطمئن اجهزة الاعلام الرسمية فزمان توقع « المعجزات » اخذ يولي. وربما كانت المعجزة الوحيدة الباقية هي قدرة البرجوازية وطاقمها السياسي على تحصين نفسها تحصينا شبه كامل تجاه مطالب الشعب الملحة. فهذه هي فعلا المعجزة التي حققها المجمع في ثلاثة ايام . فتمخض عن مشاريع مجامع صغيرة ومشاريع ولجان دراسة و ... وعود !

قرر مبدئيا .. سحب المشروع ... قدم المشروع ... شكل لجنة ...

بعد ثلاثة ايام من « المداولات » ، وعدة ايام من الاعداد ، ما هي المقررات التي انتهى اليها المجمع ؟

□ رفض المجمع تعديل الدستور على اعتبار انه يضمن حقوق الطوائف والافراد

□ قرر المجمع مواصلة « سياسة انصاف الطوائف والمناطق »

□ اجمعت الاراء في المجمع على وجوب تعديل قانون الانتخابات العامة وقانون البلديات .

□ قرر المجمع استرداد مشروع «قانون الاسلحة والذخائر» من المجلس النيابي لادخال بعض التعديلات عليه .

□ قرر المجمع اعتماد « مبدأ الموازنة المبرمجة التي يعيد اعدادها على اساس احصائيات دقيقة وخطوط متواسطة وبعيدة المدى » .

□ قرر المجلس تاليف مجلس استشاري للنظر في شؤون الصحافة والحؤول دون استعمالها لتعكير العلاقات مع الدول العربية الشقيقة ، ومراقبة موارد المطبوعات .

□ اقر المجمع مشروعي الخدمة العسكرية والخطة الدفاعية « مبدئيا » .

وانتهى الى وضع جدول زمني للاجتماعات الاستثنائية لمجلس الوزراء من اجل استكمال دراسة « القضايا الاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية ومشاريع قانون الانتخابات والبلديات والاصلاح الاداري الى اخره ، الى آخره » .

قضايا المجمع « الكبيرة » وقضايا الناس « الصغيرة »

يجب الاعتراف بان مقدرة البرجوازية اللبنانية ، وطاقمها الحاكم ، على تحصين نفسها تحصينًا شبه كامل عن قضايا البلد ومشاكله الملحة هي ضرب من الاعجاز!

لن نتناول القضايا المسماة « كبيرة » . سنبحث عن قضايا الناس « الصغيرة » في اهتمامات ونتائج مجمع بيت الدين .

□ الغلاء ، يا سادة . منذ اب الماضي ، على اقل تقدير ، ومئات الالوف من اللبنانيين ينتفضون ضد التدهور المتزايد في مستوى معيشتهم . ولم يتحقق لهم شيء في هذا المجال ـ باستثناء الاتفاق المبدئي مع النقابات العمالية عشية ٢ نيسان ـ بينما اسعار المواد الغذائية والحاجيات الاولية والنقل والسكن ترتفع باطراد !

ماذا عن الغلاء ؟ بالكاد ورد ذكره في المجمع .

□ ينعقد المجمع على ابواب الصيف . والقسم الاكبر من اللبنانيين يستعد للمواسم الزراعية . والقضايا اياها لا تزال عالقة: اكلاف الانتاج الزراعي في تصاعد مستمر بفضل احتكار الادوية والاسمدة الزراعية ودور المصارف والوسطاء والمرابين . كذلك قضية تعريف المواسم الزراعية . عشرات الالوف من مزارعي الدخان « ينتظرون » بت امر الريجي . والجنوب بمهرجانات تضم عشرات الالوف من المسلحين وبالنضال اليومي الدؤوب لقواه التقدمية يطالب بجر مياه الليطاني . والاكثرية الساحقة من اللبنانيين تتوقع تكرار ازمة شبح المياه كالتي عرفتها في الصيف الماضي . بينما العمال الزراعيون ، المستفيدون من الضمان الاجتماعي « مبدئيا » في اول تموز ، يعرفون ان ارباب العمل لم يبدأوا بعد بدفع اشتراكاتهم ....

وقضايا الطلاب ؟ هل هناك ما يرد حولها الا كل ما يؤكد سير السلطة ووزارة التربية في نهج التصفية وضرب مكتسبات طلاب الجامعة اللبنانية ، بالتعاون مع القيادة اليمينية ؟

ماذا عن هذه القضايا « الصغيرة » المتعلقة بمصير مئات الالوف من اللبنانيين؟ ايضا ، لا شيء او بالكاد . « سياسة انصاف الطوائف والمناطق » مستمرة . واخر نتائجها تخصيص اعتمادات بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة للطرق والتعبيد ، اصاب الجنوب والبقاع بما لا يزيد عن ٢٠ بالمئة منها فقط .

□ نهاية شهر ايار . موعد تنفيذ اتفاقية الاول من نيسان بين الدولة والنقابات ـ تقترب بسرعة ، ولا زالت خطة ارباب العمل قائمة على التصلب الكامل امام مطالب تعديل المادة ٥٠ والمرسوم ٣٤ ، فيما تماطل الدولة وتقدم الاقتراحات المنحازة نهائيا لمصالح ومطالب ارباب العمل . وفيما يستمر الصرف الكيفي على اوسع نطاق أليس هذه القضية وغيرها من القضايا «الصغيرة» جزء من « الوضع العام وشؤون الساعة ومختلف القضايا التي تهم المواطنين » ؟

خدمة العلم ام خدمة النظام ؟

لم يكن الشيخ بيار الجميل بحاجة الى التاكيد على اهمية الانسحاب الى قصر بيت الدين لمعالجة الامور « بعيدا عن ضغط الشارع » . فهو وزملاؤه من ابناء الطاقم الحاكم باسم البرجوازية ولصالحها ، مسدودة اذانهم عن قضايا الناس ولو كانوا على قارعة الطريق ! ؟

ان ما اقره المجمع بشان انتشار السلاح والسياسة الدفاعية والخدمة العسكرية الالزامية ، يستدعي وقفة مطولة .

□ عندما تثار قضايا انتشار السلاح ونقله واطلاق النار في المناسبات ، فانما تثار من موقع ومصالح نظام من العشائر والطوائف المسلحة (والمفترض انها « متعايشة ») يعتبر اقتناء السلاح امرا مسلما به ، ولا يطرح قضية السلاح ، الا بالمقدار الذي يشكل فيه اطلاق النار « في المناسبات » اقلاقا لراحة المصطافين والسواح وبالمقدار الذي يهدد فيه بفرار الودائع ورؤوس الاموال الاجنبية . وفي كل مرة ، ترد قضية « نقل » السلاح ، فانما ترد في سياق سلسلة المحاولات للتضييق على المقاومة الفلسطينية و «التشدد في تطبيق القوانين على جميع المقيمين على الاراضي اللبنانية » ، الذي ورد في مقررات المجمع ، لا معنى له الا المساواة بين السلاح الذي تستخدمه المقاومة الفلسطينية لمواصلة نضالها ضد العدو الاسرائيلي وحماية التراب اللبناني من الاعتداءات ، وبين سلاح ميليشيات الاحزاب اليمينية الذي يرتفع في كل مرة لصب النار على كل مطالب بحق او متظاهر من اجل قضية (ولو كانت مجرد قضية مياه كسروان !) ولطعن المقاومة الفلسطينية في الظهر . ولا معنى للمساواة بين هذين النوعين من السلاح ، الا اذا كانت المساواة هي في دعوة الجميع لحمل السلاح دفاعا عن الجنوب .

ولقد كانت النتيجة الصافية لاثارة هذا الموضوع اعطاء فرصة لحزب الكتائب كي يكرر حملة التحريض ضد المقاومة الفلسطينية بتكرار الحديث عن ارتباط قضية السلاح بوجود دولة واحدة وجيش واحد وسلطة واحدة في لبنان !

□ القرار الوحيد الذي صدر عن مجمع بيت الدين وتحول الى قانون خلال ايام هو « قانون خدمة العلم » الذي يقضي بالخدمة العسكرية الالزامية لمدة سنة ونصف لمن هم فوق سن الثامنة عشرة. ولا عجب، فقد انعقد المجمع والنقاش « العاصف » يدور في البرلمان حول « التقصير » اللبناني في الرد على الاعتداء الاسرائيلي الاخير على القرى الامامية الست ، بما نجم عنه من ضحايا وبيوت مدمرة ومواطنين مخطوفين . ولا زالت الاعتداءات تتكرر يوميا ، فيما الطائرات الاسرائيلية تستخدم الاجواء اللبنانية لشن الغارات على الصمود السوري والجيش الاسرائيلي يشق الطرقات في جبل الشيخ للالتفاف على القوات السورية .

السؤال الاول الذي يتبادر الى الاذهان: ما العلاقة المباشرة بين الدفاع عن الجنوب ضد الاعتداءات الاسرائيلية واعتماد الخدمة العسكرية ورصد مليار و٤٢٠ مليون ليرة كموازنة تسليح متوسطة المدى ؟ خاصة في وقت بدأت فيه القوات المسلحة بالرد على بعض الاعتداءات الاسرائيلية !

افلا يعني ذلك ، اولا باول ، كذب وبهتان كل الحجج الرسمية المقدمة حول «التقصير» في صد الغارة الاسرائيلية على القرى الامامية الست ؟ افلا يعني ان المسالة الرئيسية هي في الوظيفة التي توكل الى الجيش ، وفي القرار السياسي المتخذ تجاه اعتداءات



العدو الاسرائيلي ؟ والعبرة في ميزانية المليار و٤٢٠ مليون هي في نوع العتاد والسلاح المنوي شراؤه . هل يسير باتجاه تعزيز دور القوات المسلحة كاداة للقمع الداخلي ، ام يوفر للبلاد شبكة دفاعية ضد العدو الصهيوني ؟ وجدية السؤال مستمدة من تجربة شعبية مريرة مع قضايا التسلح : فضائح الكروتال ، عرض بيع طائرات الميراج صفقة دبابات « أ.ام.اكس ١٣ » الفرنسية، وغيرها وغيرها .

ان مطلب الخدمة العسكرية الالزامية مطلب اساسي رفعته الحركة التقدمية (والحركة الطلابية) منذ عام ١٩٦٧ . وطوال سنوات من الاعتداءات والجرائم الاسرائيلية بحق المواطنين والشعب الفلسطيني ، كان هذا الشعار يتكرر المرة تلو الاخرى ، ويسقط باسمه الشهداء والجرحى. ان الشبيبة اللبنانية لن تتردد قط في بذل دمها دفاعا عن الوطن . لكنها تقف قلقة وحذرة امام عدة ظواهر ، منها قضية استدعاء الاحتياط بعد ايار ١٩٧٣ . تم هذا الاستدعاء باسم تعزيز قدرة القوات المسلحة . ثم اكتشف جنود الاحتياط ان تدريبهم الرئيسي يتعلق بـ « قمع الشغب » والتصدي للتظاهرات ، حتى زجوهم اخيرا في « الممارسة العملية » خلال القمع الوحشي للمظاهرات الطلابية .

وشبيبة لبنان تقرأ وتسمع بقلق وحذر تصريحات نواب مثل عبد الله الراسي يعلنون في الاجتماع المشترك للجنتي الخارجية والدفاع ان مهمة الجيش « الدفاع في الداخل ثم في الخارج » . ولا يلبثوا ان يجدوا موقف النائب الراسي (صهر رئيس الدولة) مجسدا في فذلكة قانون الخدمة العسكرية الالزامية الذي يضع مهمة الدفاع عن الوطن في مؤخرة مهام خدمة العلم ، اي بعد مهام « ارساء سلطة الدولة وتدعيم الامن في الداخل ، وتعزيز الاستقرار ... » !!

اموال الشعب لشراء سلاح للدفاع عن الوطن والشعب ، لا سلاح لقمع تحركاته !

خدمة الوطن ، والدفاع عن حدوره . لا خدمة النظام وبذل الدماء من اجل تنمية ثروات المحتكرين والسماسرة !

« معارضة » المنافسة على تجاهل القضايا الوطنية والحياتية الملحة

لعل ابرز ما في مجمع بيت الدين انه حمل خلاصة سياسات معظم احزاب اليمين وتكتلاته، وهي جميعها مساهمة في الحكومة الراهنة . وفي ذلك ، بحد ذاته ، تعبير بليغ عن مدى افلاس الطاقم الحاكم باكمله ، وسط غليان المطالب الشعبية والوطنية الملحة . كما عبرت ، وتعبر ، عن طبيعة الخلافات السياسية فيما بين هذه الكتل والاحزاب .

تحريض الكتائب على المقاومة ، واستفزازاتها نحو الصدام معها ، يقابلها انتظار نتائج الحل الأميركي والمعجزات التي سيصنعها كيسنجر لفك الارتباط على الحدود اللبنانية ، كما تقابلها ذكريات ايار ١٩٧٣ .

قضايا التسلح ، الجميع يقف معها . مع فوارق وشروط : المهم نوع السلاح ومصدره.

ويبرز ريمون اده معلقا فيما يواصل زحفه من النقد الذاتي الى النقد الحاف ، وفيما يناقش حزبه الانتقال الى المعارضة او الموالاة ! يقول : تعديل قانون الانتخابات يهدف الى اضافة نائب رابع لزغرتا وحل معضلاتها الانتخابية المستعصية . ويعود الى تكرار المعزوفة المملة : المجمع لم يبحث بامر النفايات على اوتسترادات العاصمة . ولا في امر المجارير . ولا في امر جر المياه لقرى الاصطياف (اولا باول) والقرى اللبنانية . الخلاصة : « الاسلحة والنفايات هي ازهار هذا العهد » . والحل ؟ « رئيس جمهورية يكون عازبا ، ويتيما ووحيدا » . ولما كان الشرطان الاولان متوافرين بريمون اده دون الثالث ، فلماذا أن يكون هو واخوه بيار « رئيسا للجمهورية » ، فتحل بذلك قضايا البلاد !

ان الخفة التي يعالج بها اده قضايا الناس ، وهاجس النظافة الظاهرية حتى لا تنزعج اعين الاجانب ، ومستوى الحرتقات الذي يعامل به الامور الخطيرة التي تمس معيشة مئات الالوف ... كل هذه باتت لا تضحك حتى عجائز الصالونات الارستقراطية . اما بالنسبة لاكثرية الشعب ، فانها لا تثير الا ابتسامة السخرية ، سخرية من بات يكتشف زيف ادعياء الديمقراطية وانتهازية وديماغوجية واضعي « رجل في الفلاحة ورجل في البور » تحسبا لانتخابات الرئاسة . وسخرية ايضا من افلاس « برنامج » عميد الكتلة الوطنية في فهم أي من قضايا اللبنانيين الاساسية ، ناهيك عن الاهتمام بحلها !

مشروع معارضة ؟ مشروع بديل ؟ فقط بالمعنى الذي تنافس فيه هذه المعارضة الحكم في تجاهل قضايا الجماهير الملحة والحيوية !

ازدحام المرفأ بين التجار وسلطتهم .

منذ اكثر من شهر ، يدور سجال عنيف بين الهيئات التجارية والاجهزة المسؤولة عن مرفأ بيروت . الموضوع: الازدحام على المرفأ ، حيث تنتظر ٤٠ باخرة دورها لتفريغ شحناتها . ويتبادل الطرفان الاتهامات . ويحمل كل منهما الاخر المسؤولية عن الازدحام . بينما يحصد اكثرية اللبنانيين النتائج على شكل ارتفاع جديد في اسعار المواد الغذائية والحيوية المستوردة .

الدراسات التي اعدتها دوائر الوصاية على الشؤون المرفئية ترى ان السبب الرئيسي لازمة الازدحام في مرفأ بيروت هو امتناع التجار عن اخراج مستودراتهم المعدة للاستهلاك المحلي ، وذلك للتحكم بالاسعار. وتشير هذه الدراسات الى زيادةحجم البضائع التي وصلت خلال شهر اذار الماضي والتي قدرت بثلاثة اضعاف ما كان يصل من بضائع شهريا في الظروف العادية . لكنها تعزو ذلك الى ... «حرب تشرين » و « ازمة النفط »

في المقابل ، تنفي غرفة التجارة هذه « الاتهامات » ، مشيرة الى التقصير الكبير من قبل ادارة مرفأ بيروت ، داعية الدولة الى الغاء الاتفاق المعقود بينها وبين شركة المرفأ لان هذه الاخيرة « لم تطور اوضاعها على نحو يمكنها من تدارك ازمات الازدحام .

اهم ما في هذا السجال ان التجار وسلطتهم يتناوبون على فضح واحدهما للاخر .

هل يريدوننا ان نصدق ان ارتفاع حجم المستوردات بنسبة ثلاثة اضعاف عائد الى « حرب تشرين » ؟ أليس من الواضح لكل من له عين ترى ان التجار يسعون الى تخزين اكبر قدر من المواد تحسبا لارتفاع جديد في اسعار السلع العالمية ؟ وبذلك يستطيعون رفع الاسعار مجددا ، وقد اشتروا السلع بالسعر الارخص ، بحجة « ارتفاع الاسعار في بلد المنشا » ؟!!

واذا كانت ادارة المرفأ قد فضحت استخدام المنطقة الحرة في المرفأ بقصد تخزين السلع المعدة للاستهلاك المحلي ريثما ترتفع اسعارها فقد فضحت الدراسات ايضا مدى عدم ملاءمة تجهيزات المرفأ نفسه للعب دور بمستوى الدور الذي يفرضه عليه موقعه الجغرافي وطبيعة الاقتصاد اللبناني التجارية والوسيطة.

ويقف المرء مشدوها ! « نفهم » ان نظاما اقتصاديا يقوم على الوساطة والتجارة والخدمات لا يهتم بتنمية موارد البلد الصناعية والزراعية ولا بالتوظيفات المتوسطة والطويلة المدى . ولكن ، كيف « نفسر » ان مرفأ بيروت ، « بوابة اسيا » كما كانوا يسمونه ا وصلة الوصل بين الداخل العربي والسوق الاوروبية والاميركية .. كيف نفسر ان هذا المرفق الاقتصادي ، الذي هو « قرة عين» نظام السمسرة والخدمات ، يعجز باطراد عن تلبية حاجاته ؟! ويبقى متخلفا الى هذا القدر عن تلبية متطلبات التجارة والترانزيت ؟!

الجواب هو في « الاقتصاد الحر » . حتى ادارة المرفأ تجار . وهيئة الوصاية عليها هي جزء من سلطة التجار . وتجار بتجار يسعون للربح السريع ليس الا . ولا باس لو كان ذلك يزعج تجارا اخرين !!

اما عن الشعب الذي يتحمل فوق مصائب الاحتكار والتحكم بالاسعار ، مصيبة رفع شركات الشحن تعرفات النقل الى بيروت بحجة ازدحام المرفأ ، فهذا هو الحل لمشكلته على لسان فيليب طويلة ، رئيس شركة ادارة المرفأ : « ان التجار ليسوا هم وراء الحملة (على شركة المرفأ) ولو كان ذلك ظاهرا . وانما هناك ايد خفية تسعى الى تخريب هذا البلد » !!

ائين صار قرار تنفيذ الضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين؟

كان المفروض ان يبدأ ارباب العمل الزراعيون دفع ما يترتب عليهم من الاشتراكات لصندوق الضمان الاجتماعي منذ نيسان الماضي. على اعتبار ان دفع التقديمات للعمال الزراعيين الدائمين يبدأ في تموز القادم .

وحتى الان ، لا توجد اية بادرة تدل على استعداد الدولة لتنفيذ هذا المطلب الملح للعمال الزراعيين ، رغم جزئية ما يقدمه ورغم حرمان الاكثرية الساحقة منهم من تقديماته .

وعلى كل حال ، ليس هناك احصائية تبين بدقة عدد المؤسسات الزراعية التي يشملها الضمان ولا عدد العمال الزراعيين الدائمين الذين يفيدون منه . وكانت الدولة قد كلفت « حركة العمل الاجتماعي » وضع دراسة احصائية بهذا الصدد . الا ان الدراسة لم تنجز بعد .

لقد اعلنت الدولة عن موافقتها على شمول العمال الزراعيين بالضمان الاجتماعي واصدرت القوانين المتعلقة بذلك منذ اشهر عديدة . واريد ان يكون الاول من ايار ١٩٧٤ موعد البدء بالتنفيذ . ثم جرى تأجيل الموعد لتموز ، علما بان ارباب العمل الزراعيين لم يبلغوا حتى الان بضرورة دفع الاشتراكات المستحقة عليهم منذ نيسان! والسبب بسيط : الدولة لا تعرف من هم ارباب العمل هؤلاء . ولا عدد العمال المستخدمين لديهم .

في الوقت الذي تشهد فيه اوسع الجماهير اللبنانية تدهورا كبيرا في مستوى معيشتها نتيجة الاحتكارات والغلاء ، يتحمل العمال الزراعيون العبء الاكبر من الويلات الاجتماعية وهم يفتقدون حتى الى الحد الادنى من المكاسب التي نالتها الطبقة العاملة في المدن . ومعارتفاع اسعار الاسمدة والادوية الزراعية ، سيسعى ارباب العمل الى خفض اكلاف انتاجهم بالضغط على اجور العمال الزراعيين ، الذين لا تصيبهم الزيادات الرسمية على الاجور . في هذا الوقت بالذات ، لا تزال الدولة تمعن في سياسة الوعود الكاذبة وممارسة المماطلة والتاجيل بشتى الاشكال .

لقد نال العمال الزراعيون حق الشمول بالضمان ، على جزئيته ، عبر نضالات شاقة وطويلة خلال سنوات . وقد اسهم في الضغط مجمل التحركات والمؤتمرات التي عقدت خلال العام الماضي من اجل بناء الاتحاد العام للعمال الزراعيين .

ان الاستمرار في التنسيب للاتحاد، وتوسيع نطاق الدعاية له وبناء لجانه القاعدية في القرى والتجمعات السكنية ومواصلة كافة اشكال الضغط من اجل فرض الاعتراف الرسمي بالاتحاد باتت مهام ملحة كل الالحاح . في غياب اداتهم النقابية ، ضاع على العمال الزراعيين فرصة التدخل الواعي المنظم من اجل فرض تعديلات اساسية على قانون الضمان الاجتماعي الخاص بهم، وعلى رأس هذه التعديلات شمول الضمان لجميع العمال الزراعيين ، وليس لفئة لا تتعدى العشرة بالمئة منهم هي العمال الدائمون ، وشموله ايضا لجميع العاملين الزراعيين في لبنان من فلسطينيين وسوريين ، حتى لا يتحول الضمان الاجتماعي الى مصدر تشريد للعمال الزراعيين واستبدالهم باليد العاملة السورية والفلسطينية الرخيصة .

مشروع الادارة المدنية في الضفة الغربية في مواجهة شعار السلطة الوطنية وتنامي المد الوطني في الأرض المحتلة

وفر الوضع العام الذي افرزته حرب تشرين الوطنية مناخا وطنيا صحيا على صعيد المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ساعد على الفرز في مواقف القوى وانحيازها الى برامج سياسية محددة . ففي الوقت الذي وجدت فيه أعرض الجماهير الفلسطينية الرازحة تحت الاحتلال مصلحتها الوطنية في النضال من اجل دحر الاحتلال وعدم عودة الحكم الهاشمي للتحكم بمصائر ومستقبل الشعب الفلسطيني ، وجدت الشرائح العليا من البرجوازية الفلسطينية المستفيدة من الاحتلال وبعض الرموز اللا وطنية تقليديا ، ان مصلحتها الخاصة هي معاداة برنامج الجماهير ومحاولة اجهاض شعاراته الوطنية بشتى السبل المتاحة وبالتعاون والتنسيق مع الاعداء اللدودين للشعب الفلسطيني .

وانسجاما كاملا مع مصالحها المباشرة هذه بدأت بعض الرموز الرجعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تطرح في هذه المرحلة شعارات « الدولة البريئة » حينا ، وتهول من مخاطر سلطة الفدائيين مستقبلا على موقعها الطبقي ومصالحها الاقتصادية. وكانت خطورة الطرح السياسي هذا كامنة في استجابة سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتحسسها لتوجهاته القابلة للتطوير والتكيف بما يخدم مصالح دولة الاحتلال ذاتها . فكان ان تلقت اسرائيل مجموعة الافكار هذه ، لتعيدها معدلة في اطار مشروع الادارة المحلية او المدنية .

الادارة المحلية في مواجهة شعار السلطة الوطنية

لقد بقيت شرائح البرجوازية العليا وبعض الرموز والوجوه الرجعية طوال سنوات الاحتلال الماضية ، على استعداد دائم لان تمنح العدو اكثر لتأخذ منه اكثر ، وهي مطمئنة لديمومة وضعها هذا باستمرار تردي الاوضاع العربية بشكل عام ، ورجحان ميزان القوى بشكل كبير لمصلحة اسرائيل .

الا ان حرب تشرين الوطنية وما افرزته من نتائج ومعطيات ايجابية ، خاصة على صعيد المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، قلبت حسابات الاعداء واعادت التوازن النسبي لميزان القوى في المنطقة . وكان طبيعيا ان يقف المستفيدون من الاحتلال وجسوره المفتوحة مع النظام الهاشمي في الضفة الشرقية ، طويلا امام العناصر الجديدة التي ادخلتها الحرب في الموقف السياسي العام . ولذلك اتسم موقفهم طوال فترة ما بعد تشرين بالترقب وانتظار المزيد من تفاعلات عناصر الموقف العام .

وفي الفترة القليلة الماضية ، وامام تكالب اعداء الشعب الفلسطيني على وضع مخططات الاجهاض والتصفية للاماني الوطنية الفلسطينية ، ووضع المخارج الملتوية والمشبوهة ، لحتمية اندحار الاحتلال عن الضفة والقطاع وبناء الشعب الفلسطيني لسلطته الوطنية ، وجد المستفيدون من الاحتلال وسياسة « الازدهار » الاقتصادي في الاراضي المحتلة ، ان بمقدورهم العمل مجددا بنفس جديد وحرية اكثر ، مستفيدين من غطاء الاحتلال من جهة اولى ، ومن قنوات الاتصال التقليدية بنظام الحكم الهاشمي من جهة ثانية .

وفي هذا الاطار العام ، انساق هؤلاء مع مشروع الادارة المدنية الذي طرحه الاحتلال في محاولة لحل مأزقه الطاحن ، لتكريس مصالحهم الخاصة والمشبوهة على حساب عموم طبقات الشعب الفلسطيني ومختلف فئاته الوطنية . وكان هذا الطرح محاولة اخرى يضيفها هؤلاء الى رصيدهم الخياني الطويل وتنكرهم الدائم لاماني الشعب الوطنية .

فمنذ ان الحق النظام الهاشمي الضفة الغربية بعجلته السياسية ، وبدأ محاولاته لتدمير الهوية الوطنية الفلسطينية ، عمل على تكريس هذه الفئة في قمة الجهاز الاداري وبالتالي تكريس مصالحها النفعية والوجاهية التي ورثتها منذ انهيار الحكم العثماني في فلسطين ، وحلول الاستعمار البريطاني الذي قام بتسمينها بدوره . وعندما وقعت الضفة الغربية تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي ، تحولت هذه الفئة من اداة بيد الحكم الاردني الى اداة بيد سلطات الاحتلال ، لتظل في عروشها الصغيرة على قمة الهرم الاجتماعي في المناطق المحتلة ، تنتفع من سياسات الاحتلال الكولونيالية ، ومن سياسات النظام الاردني الرامية الى الحفظ على موطىء قدم في الضفة الغربية تمهيدا لتطبيق سياسته الالحاقية والتصفوية .

الادارة المدنية في مواجهة تنامي المد الوطني

وفي الوقت الذي تواصل فيه الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة نضالها الوطني لانتزاع حريتها واستقلالها التامين ، وتدير صراعها مع العدو بكفاءة وفاعلية كبيرتين ، يعود الاحتلال مجددا الى سياساته الارهابية ، سافرا عن وجهه وحقيقته العنصرية . فبعد سنوات طويلة من ممارسة العدو لما اسماه بسياسة اليد « المخملية » في مواجهة الجماهير الفلسطينية الرازحة تحت نيره البغيض ، وادعاءاته الكاذبة حول الحرية والديمقراطية والرخاء الاقتصادي والتعايش التي « تنعم » بها الجماهير المحتلة ، اضطر هذا العدو ، تحت ثقل وتعاظم المد الوطني الفلسطيني في اعقاب حرب تشرين الوطنية ، ان يسقط عن نفسه ، دفعة واحدة ،كل ما تبشر به عن امكانية التعايش والبقاء ومواصلة النهب واستغلال الجماهير الفلسطينية .

ان حملات العدو التعسفية ضد جماهير الضفة والقطاع ، والممثلة بسياسات نسف البيوت والاعتقالات بالجملة والتوقيف الاحتياطي الكيفي ، وكل ما كان يدرجه العدو تحت اصطلاحه الشهير : « سياسة اليد الحديدية » ، كل ذلك يشير الى ادراكه لحقيقة ما يمثله النهوض الوطني الفلسطيني من وقائع سياسية ومادية تجعل من استمرار احتلاله للارض الفلسطينية امرا مكلفا ومستنزفا لحياته الاقتصادية والبشرية .

على هدي هذه الحقيقة الساطعة التي يلمسها العدو يوميا في كافة انحاء ومناطق فلسطين المحتلة ، والتي في طورها ان تجعل من استمرارية الاحتلال للارض الفلسطينية مازقا للمحتلين ، بدأ يعيد حساباته مجددا ، في محاولة للخروج من المازق بما يحفظ له استمرار مصالحه ووجوده فجاء مشروعه ، في هذه المرحلة ، والمسماة بالادارة المحلية او المدنية ، معبرا ادق تعبير عن التوجه الاسرائيلي العام نحو الخروج من المازق على حساب الاماني الوطنية للشعب الفلسطيني .

وفي الوقت الذي يقوم فيه العدو يوميا باعتقال عشرات المواطنين الفلسطينيين ، ويركز حملاته الارهابية والتعسفية ضد القادة النقابيين والعمال وقيادات المنظمات الجماهيرية والمهنية ، فان هذا كله يترافق مع ما يجري وما يخطط له في مجالس بلديات الضفة الغربية ، فالظاهرة التي انطلق عقالها او افتعلت في هذه المرحلة الدقيقة من نضالنا الوطني ، لتشمل معظم بلديات الضفة المحتلة ، والمتمثلة في الاستقالات الجماعية او الفردية او الخلافات بين اعضاء المجالس البلدية ، او الطعون امام المحاكم في مجالس بلديات اخرى ، كل ذلك يلقي ظلالا كثيفة على علاقة هذه الظاهرة بما يخطط له الاحتلال ، بالتعاون مع بعض اعوانه ، لاقامة مشروع الادارة المحلية او المدنية ، في محاولة يائسة من جانبه لاجهاض شعار السلطة الوطنية الفلسطينية وتنامي المد الوطني الرافض للاحتلال والمقاوم لعودة نظام الحكم الهاشمي للضفة الغربية .

واذا ما قرن هذا المخطط الخاص بالمجالس البلدية ، باعادة احياء فكرة اذاعة « صوت الضفة والقطاع » ، وما يجريه العدو من تغييرات كبيرة في الادارة الحالية للضفة الغربية ، وابرز ما في تلك التغييرات تعيين مدراء عامين لشؤون التربية والصحة والشؤون الدينية ، اذا قرنت هذه المخططات والاجراءات بعضها ببعض تبين لنا ان العدو ، متعاونا مع بعض الرموز والوجاهات اللاوطنية ، سائرا في مخطط الادارة المحلية المشبوه .

ان سائر القوى الوطنية في المناطق المحتلة تدرك جيدا ان محاولات العدو لافتعال الخلافات داخل عدد من البلديات من اجل اقالتها ، هو تمهيد لاقامة انتخابات بلدية جديدة يحاول العدو ان يضمن من خلالها انجاح أكبر عدد ممكن من عملائه واتباعه ويترافق مع هذا تعيين للمدراء العامين في الضفة الغربية لسائر الاجهزة ، والذين ياخذون دور « الوزراء » الفعليين في حكومة عميلة تحت ظل الاحتلال . ان العدو يعمل على قطع الطريق على « السلطة الوطنية » بالاعداد لقيام ادارة محلية وحكم ذاتي تحت ظل الاحتلال ، ويلتقي في منتصف الطريق مع حكام الاردن الذين يروجون من خلال عملائهم لعودة النظام ، ومع بقية العملاء الذين يدعون الى قيام دولة « بريئة » من الوطنية وبعيدة عن المقاومة ومنظمة التحرير وسائر القوى الوطنية .

ان الجماهير الفلسطينية التي تؤكد يوميا من خلال نضالاتها الوطنية رفضها لبقاء الاحتلال ، وتؤكد تمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، لقادرة على احباط مشروع الادارة المدنية او المحلية ، وتشديد العزلة على كل العناصر المتساقطة على فتات موائد العدو ، واستنهاض همم جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات ، لمواصلة النضال من اجل اقامة سلطته الوطنية الفلسطينية .

بقلم : عيسى الشعيبي

حديث لعبد الفتاح اسماعيل

(الأمين العام للجبهة القومية)

الوضوح النظري ومرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية

القى الرفيق عبد الفتاح اسماعيل الامين العام للجنة المركزية ـ الجبهة القومية ـ محاضرة هامة في الندوة الطلابية التي انعقدت في عدن في الشهر الماضي .

واهمية هذه المحاضرة انها تلقى ضوءا على تطورات التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية ، وتحدد بوضوح نظري وسياسي المرحلة التي تمر بها التجربة ..

وتبدأ ((الحرية)) بنشر هذه المحاضرة منذ هذا العدد على عدة حلقات ، وقد القيت المحاضرة شفويا ويحاول النص التالي المنقول عن تسجيل خاص ان يحافظ على الاسلوب الذي تليت بـه :

ايها الرفاق الاعزاء يسعدني ان التقي بكم اليوم في هذا المكان وانتم تواصلون نشاطكم في الندوة الطلابية العالمية ، لكي نتحدث اليكم عن قضايا ثورتنا التي هي جزء من قضايا حركة التحرر الوطني العربية والعالمية .

ويمكن ان تتحدد قضايا المحاضرة في اربعة اقسام رئيسية سوف نحاول قدر الامكان التركيز . والايجاز .

القضية النظرية

ونود ان تكون اول قضية نطرح عليكم هي القضية المتعلقة بالجانب الايديولوجي للثورة . وطبيعي ان نعطي لهذه القضية الاولوية لان وضوحها وفهمها يمكن ان يوضح الخط العام لمسار الثورة في المرحلة الراهنة .. ولقد اصبح من البديهي في عصرنا الراهن ، عصر انتصار قوى التقدم والسلم والاشتراكية ان يعطى الشعار اللينيني حجمه الحقيقي بان ((لاحركة ثورية بدون نظرية ثورية)) ، ومن الطبيعي ان يكون الموقف الايديولوجي النظري هو الاساس الذي يحدد استراتيجية اية ثورة وتكتيكها .

ويكسب الوضوح الايديولوجي لثورتنا اهمية قصوى اذ انه في العديد من الاقطار العربية اكتنف الغموض والضبابية الشعارات الايديولوجية المختلفة .

ـ وكلكم تدركون بان الاشتراكية لم يجن عليها الا عندما كانت ترفع الشعارات المختلفة في العديد من الاقطار العربية .

ما كان يسمى بالاشتراكية الاسلامية ، والاشتراكية العربية ، والاشتراكية الرشيدة الخ هذه الشعارات ! .. وطبيعي ان مثل هذه الشعارات المختلفة لتعريف الاشتراكية ، لم تكن الا هروبا من المعنى الحقيقي للفكر الاشتراكي العلمي .

ومن هنا كان من الضروري ان نحدد موقفنا بوضوح تجاه هذه القضية على اعتبار ان ثورتنا لا يمكن لها ان تنهج نهجا ثوريا وان تحرز اية انتصارات دون ان تحدد بجراة موقفنا الايديولوجي الواضح من الالتزام بالاشتراكية العلمية ، فليس هناك كما تقرر امزجة البورجوازية الصغيرة من تعدد للالتزام للاشتراكية العلمية ، انما هناك التزام واحد ونهج واحد يحدده الايمان بالاشتراكية العلمية ..

وعلى هذا الاساس حددنا موقفنا بوضوح : ان ثورتنا تلتزم بالفكر الاشتراكي العلمي . وبالنسبة لثورتنا ليس بجديد مثل هذا الالتزام فنحن نعرف ان عصرنا الراهن هو عصر الانتصارات الكبرى التى حققها الفكر الاشتراكي العلمي ، والتى حققتها البلدان الاشتراكية ايضـا .

واذا كان هذا النهج العلمي قديم الا انه بالنسبة لبلادنا ، وبالنسبة للانظمة العربية في عالمنا العربي ، فهو بالفعل التزام ثوري من نوع جديد .. وكنا ندرك مصاعب مثل هذا الاختيار بالنسبة لالتزامنا بالاشتراكية العلمية ، لكن شعورنا بصعوبة هذا الطريق لم يجعلنا نتردد ولو لحظة في ان نرفع او نعلن هذا الايمان ، وهذا الالتزام .

ومن الواضح ان هذا الطريق صعب حقا ، ولكنه الطريق الوحيد الصحيح .

هناك قضية اخرى ترتبط بالموقف الايديولوجي ، وهي الخلط باستمرار بين الالتزام للاشتراكية العلمية وبين التطبيق الخلاق لها ، فالتطبيق الخلاق للفكر الاشتراكي العلمي حسب الظروف الموضوعية والذاتية لكل بلد لا يعني على الاطلاق تعدد انواع الاشتراكية ، فالنهج الاشتراكي العلمي له قوانينه العامة التى تحكمه ، لكن هناك الاساليب المختلفة لتطبيق هذا النهج بشكل خلاق حسب ظروف وواقع كل بلد .

وهذه الحقيقة رغم انها بديهية لكن في عالمنا العربي لازالت مستعصية على الكثير من الاذهان التى ترفض هذا التفكير الصحيح .

مرحلة الانتقال الى الاشتراكية.

وترتبط قضية اخرى بهذا الجانب وهي تتعلق بمسالة الانتقال الى الاشتراكية .. ففي البلدان النامية والمتخلفة طرحت مسالة الانتقال الى البناء الاشتراكي من عهد طويل . وكلنا ندرك المقولة اللينينية بامكانية تطبيق الاشتراكية دون المرور بمرحلة الراسمالية ..

وهذا يعني انه في المجتمعات النامية المجتمعات المتخلفة ـ مجتمعات ما قبل الرأسمالية والمجتمعات الاقطاعية ، هناك بالفعل امكانية حقيقية لعدم المرور بالراسمالية ، وبناء الاشتراكية . على اعتبار . ان هناك مرحلة انتقالية يمكن ان تهيء الظروف الموضوعية والذاتية لهذا الانتقال .

هناك ايضا مشكلة .اخرى ، مشكلة الخلط بين مرحلة الانتقال الى الاشتراكية وطبيعة مرحلة الانتقال نفسها .

وهناك من يعتقد بأن مرحلة الانتقال ، مرحلة التحولات الثورية لبناء القاعدة المادية والتكنيكية لانتصار الاشتراكية .

ـ من يعتقد ان مرحلة الانتقال هذه هي بحد ذاتها بناءا للاشتراكية .. وفي تقديرنا ان هذا وهم كبير لا اساس له من الصحة .

صحيح ان ليس هناك من جدار صيني يعزل مرحلة الانتقال عن مرحلة البناء الاشتراكي ، ولكن هناك قوانين محددة تحكم عملية الانتقال ، وكذلك هناك القوانين العامة السمات الخاصة للبناء الاشتراكي .

ومن هنا يمكن ان يفهم رفاقنا الحاضرون برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية لتنظيمنا الذي أقر في المؤتمر العام الخامس ، ذلك أن برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية حدد هذه المرحلة الانتقالية من حياة شعبنا لتهيئة الظروف الموضوعية ، والذاتية للتحول اللاحق للبناء الاشتراكي . وكذلك سمينا هذه المرحلة بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، باعتبارها المرحلة الضرورية لعملية الانتقال ، ونعتبر بان هذه المرحلة هي من اكثر المراحل تعقيدا وخطورة ، اذا ما نجحنا فيها يمكن ان نهيء الشروط الموضوعية والذاتية للبناء الاشتراكي فيما بـعد .

لكن عندما نتحدث عن مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية لايعني ان نعزلها عن النهج الثوري العلمي في بلادنا ، لان افاق هذه المرحلة يتحدد بوضوح بالتحول الاشتراكي في مرحلة لاحقة ، وبالتالي فان النهج في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية يفترض ايضـا ان نتسلح بنهج الفكر الاشتراكي العلمي نفسه .

وهنا قد يسود نوع من الاحساس بالتباين ، او التناقض في الراي بين طبيعة المرحلة ، والنهج الاشتراكي العلمي الذي يجب ان تنهجه ، وبين تحقيق الثورة الاشتراكية في مرحلة لاحقة ، لكن نحن نعتقد ان ليس هناك من تباين في هذا المجال اذا ما نهجنا نهجا اشتراكيا علميا في هذه المرحلة ، لكن هذا النهج لا يعني تحقيق الاشتراكية ، فالاجراءات التي نتخذها على كافة المستويات في هذه المرحلة خلفيتها الاساسية النهج الاشتراكي العلمي ، لكن هذا لايعني اننا نحقق الاشتراكية اليوم ، او نبني الاشتراكية اليوم .

ان هذه الاجراءات تعتمد الموقف الاشتراكي العلمي ، وتستهدف ايضا الموقف الطبيعي ، وعلى هذه الارضية الايديولوجية والطبقية التي اشرنا اليها تناضل اليوم من اجل تطبيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

ومما يميز تجربة الثورة في بلادنا كونها استطاعت انتحول الشعارات ـ الثورة الوطنية الديمقراطية ـ الى ممارسة ، ونضالات بين الجماهير ، في الوقت التي ظلت هذه الشعارات في العديد من البلدان العربية شعارات للاستهلاك ، وشعارات لتضليل الجماهير .

ويمكن ان ندرك بان كل الحملة الاعلامية المسعورة التى تحاول النيل من تجربتنا وتشويهها ، انما تعود لسبب جديتنا واخلاصنا لتحويل هذه الشعارات الى ممارسة يومية في حياة شعبنا .

وعندما نقول باننا نمارس هذه الشعارات كمحاولة لصنع تجربة ثورية فهذا لايعني ان كل نضالنا ، وكل ممارستنا صحيحة مائة في المئة ، وان ثورتنا ليس لها جوانب نقص ، وليس لها اخطاء .. نحن لنا اخطاؤنا ولكننا باستمرار نمتلك الجراة والشجاعة لتقييم تجربتنا بين فترة واخرى ، لنقيم السلبيات ولنثبت ولنؤكد ايجابيات الثورة . وفي نفس الوقت نطلب من كل الرفاق ، ومن كل اصدقاء ثورتنا في العالم العربي ، وفي المعسكر الاشتراكي ، وكل قوى التقدم نطالبهم باي ملاحظات ، او اراء نقدية تجاه تجربة الثورة في بلادنا .

لكننا نميز بوضوح بين موقف الاعداء من محاولة تشويه تجربتنا ، وبين الموقف الصديق ، الموقف الرفاقي من النقد الايجابي لتجربتنا ، والموقف الاخير هو الذي نرحب به باستمرار لانه بلا شك يفيدنا كثيرا ..

وخصوصا ان حملات التشهير الاعلامية من قبل القوى الامبريالية والرجعية مكثفة دائما فليس لهم من هم سوى اتهام اليمن الديمقراطية باستمرار بالفكر والالحاد !

وليس لهم منطق سوى ان اليمن الديمقراطية اصبحت قاعدة لغزو شيوعي داخل المنطقة العربية .. اذ انها اصبحت قاعدة للسوفيات ، والبلدان الاشتراكية الاخرى .

طبعا نحن لا يهمنا ماذا يقول الاعداء لاننا ندرك ماذا نعمل ونؤمن بماذا نعمل ، لكن ما يهمنا هو ان يكون رفاقنا واصدقاؤنا في العالم عندهم الصورة الواضحة لهذه التجربة المتواضعة في بلادنا ، خصوصا ، وان هذه المحاولة الثورية التى نناضل من اجل انجاحها تخيف كثيرا بعض الانظمة العربية ، لان كل اجراءاتنا وتحويل الشعارات التى رفعت كثيرا في البلدان العربية الى مارسة جعلها تشعر بخوف ، وجعلها تشعر بان هذه التجربة تفضح طبيعة هذه الانظمة ، وطبيعة عقدة التجارب فيها .

مسألة السلطة

ولنتحدث اليكم ايها الرفاق عن كيفية تحويل شعارات التحول الديمقراطي في بلادنا الى ممارسة عملية .

على راس القضايا التى يمكنان نتحدث عنها هي بان الافكار الاشتراكية الكبرى قد علمتنا بان السلطة هي الاساس لاي قوة او لاي منظمة ثورية تناضل من اجل الشعب .

والوصول الى السلطة هي الخطوة الاولى على طريق احداث اى تحول ثوري حقيقي في المجتمع لكن السلطة باعتبارها انعكاس لقوى طبقية معينة فهي دائما تتسم بصفة الطابع الطبقي ، وكثيرا من حركات التحرر التي تناضل اليوم في اسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، انما تناضل من اجل الوصول الى السلطة لكن مع ذلك هناك من وصل ، ومن حقق الاستقلال الوطني . فماذا كانت النتيجة ؟ تحول الاستقلال الوطني الى جسر للاستعمار الجديد . فقد خرج الاستعمار القديم من الباب ليعود الاستعمار الجديد من النافذة كما يقال ، لان قضية السلطة لم تحل حلا جذريا حقيقيا ، لم تحل بموقف ايديولوجي وبموقف طبقي محددين وواضحين .

ومن هنا تعتبر مرحلة مابعد الاستقلال هي المرحلة الحرجة والحاسمة في حياة العديد من الشعوب في البلدان النامية .

وطبيعي ان هذ المسالة ، مسالة السلطة في بلادنا ، كانت مثار صراع كبير ولا أود أن اعود الى الماضي لتأكيد القول بان ثورتنا وبان ستقلالنا لم يعط كهبة من الاستعمار ، وانما انتزع انتزاعا بفضل نضال شعبنا لاكثر من اربع سنوات قدم خلالها شعبنا العديد من التضحيات والدم والشهداء .

بمعنى ان ثورتنا لم تات بسهولة عن طريق المفاوضات في الموائد المستديرة مع الاستعمار ، ولم تات ايضا بسهولة عن طريق الانقلاب العسكري كما تحلم بعض الاحزاب ، ولكنها جاءت عن طريق الثورة المسلحة ، وعن طريق حرب التحرير ضد الاستعمار ، ومع ذلك واجهنا صعوبات كبيرة جدا بعد ان احرزنا الاستقلال ، وواجهنا صراعا حول ان تكون هذه الثورة وان تستمر اولاتكون ولا تستمر !

الصراع بعد الاستقلال

والحقيقة ان الصراع بدأ منذ الشهور الاولى للاستقلال مباشرة ، وكان الصراع محددا .. وقد اخذ هذا الصراع ليس فقط شكل الخلاف الايديولوجي، او الفكري كما تحدث الخلافات في الاندية والاماكن العامة ، وانما اخذ هذا الخلاف طابع العنف المسلح ايضا . فرغم الثورة المسلحة ورغم حرب التحرير وجد من كان يريد ان يكتفي بالاستقلال الشكلي في بلادنا والاكتفاء بالعلم الوطني والاناشيد الوطنية وكل برتوكولات ومظاهر الدولة الكلاسيكية لكن كنا منذ الايام الاولى للاستقلال نرفض هذا الاتجاه ، ونقول : بان الاستقلال انما تبتدىء معه المرحلة الحقيقية لنضال من نوع جديد ، تحقيق الاستقلال يعني ان من الضروري ان يتبع هذا الاستقلال اجراءات وتحولات اجتماعية حقيقية ، لكن هذا الاتجاه لم يكن بامكانه ان ينتصر مباشرة بعد الاستقلال .

وتعرض الاتجاه التقدمي الى ضربات حقيقية من قبل القوى الاحتياطية للاستعمار الجديد ، ومن قبل اليمين في الثورة وعندما احست قوى الاستعمار الجديد بتعاظم نفوذ التيار التقدمي قامت بمحاولة انقلاب بعد ثلاثة اشهر فقط من الاستقلال لتصفية التيار التقدمي في الثورة ، وفشل هذا الانقلاب ، لكن فشله لم يكن يعني انتصارا كاملا للتيار التقدمي ، وظل الصراع حتى ٢٢ يونيو ١٩٦٩ .. هذا اليوم الذي تمكن فيه الاتجاه التقدمي من ان يستلم قيادة البلد على مستوى التنظيم والسلطة ، وان يطهر الثورة من التيار اليميني .

ولست هنا بصدد الحديث عن هذه المرحلة ، او الصراعات التى جرت ، وانما اريد فقطالتاكيد لرفاقنا الاعزاء على معنى الصراع من اجل السلطة الحقيقية لانه في العديد من البلدان النامية تحدث المأساة بعد الاستقلال مباشرة ، ويتحول طريق الاستقلال الى الطريق الراسمالي ، طريق الارتماء باحضان الاستعمار الجديد.

وكان علينا بعد ٢٢ يونيو وقد اصبحنا مسؤولين في قيادة الثورة ان نحول كل الشعارات التى كنا ننادي بها الى واقع ملموس ، والى نضال يومي لشعبنا .

وكما اشرت فان المهمة الاولى لنا هي ان نحل مسالة السلطة حلا جذريا ، وحقيقيا لمصلحة التحول الثوري في البلاد. فقد كانت السلطة في الماضي تخدم المصالح المادية والروحية للاستعمار ، تخدم المصالح المادية والروحية للاقطاع والكمبرادور وكل الاجهزة القديمة ، وكان لا بد ان يتغير وضع السلطة بعد ٢٢ يونيو راسا على عقب .

ومن كان يعتقد بان اجراءاتنا كانت قاسية وعنيفة نقول بتواضع اننا لم نستطع ان نحل هذه المسالة ، مسالة السلطة بالسرعة المطلوبة ، وانما كان يجري حلها ببطء ولكن بثبات ، فالسلطة بكل ما كانت تمثله من اجهزة وقوانين ومؤسسات عسكرية كان لا بد بالفعل من ان تتغير وان تصبح السلطة الجديدة معبرة بحق عن المصالح المادية والروحية لاوسع جماهير شعبنا وكما لا بد ايضا ان تشارك فيها كل جماهير شعبنا ، وان تشارك فيها ايضا كل القوى الديمقراطية والتقدمية في البلاد ، لان الجبهة القومية في ظل سيطرة اليمين كانت ترفع شعار ((كل الشعب جبهة قومية)) وهذا في الحقيقة تزييف لمعنى الشعارات وكما كان اليمين يضطهد التيار التقدمي في الجبهة القومية في ٢٢ يونيو كان يضطهد ايضا العناصر التقدمية الديمقراطية خارج الجبهة القومية ايضا .

فمن هنا كانت مسؤليتنا في الاساس ان ننهي الاجهزة المدنية وان نطهر الاجهزة المدنيه والعسكرية للسلطة القديمة .

وبالفعل بالنسبة للامن والجيش جرت عملية تغيير واسعة داخل هاتين المؤسستين .

وكلنا يدرك المعضلة الكبيرة التى تواجهها البلدان النامية من الجيوش الموروثه من عهد الاستعمار وخاصة قيادة الجيوش التي ربيت بثقافة الاستعمار ، وبروح الاستعمار واعطيت من الامتيازات الشيء الكثير ، وكان لابد لنا ان نبني جيشا من جديد ، وبالفعل ظهرت حتى اليوم كل القيادات القديمة ، واستبدلت بقيادات جديدة وخاصة قيادة جيش التحرير التي كانت تناضل ضد الاستعمار ، وبالرغم من ان الجيش والامن في الماضي كان عبارة عن اقطاعيات خاصة ، وكانت تستخدم كاداة ضغط ضد تطور الثورة واعاقة مسارها لكن اصبحت اليوم تمثل نمطا جديدا من المؤسسات العسكرية ، والشرطة ـ ترتبط بمبادىء واهداف الثورة ، وترتبط كذلك بالوضع الطبقي لتصبح معبرة في تكوينها لابناء العمال والفلاحين والفقراء .

وكذلك جرى تطهير الاجهزة المدنية والعسكرية وتغيير كافة القوانين القديمة بقوانين جديدة تمثل مصالح القوى الجديدة في المجتمع ، مصالح اوسع جماهير الشعب .

البقية في العدد القادم

الى الذين لا يقرأون ولا يسمعون داخل الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية

● حديث وزير الاعلام الاردني يحدد اسس الحل التصفوي للقضية الفلسطينية .

● النظام الهاشمي يؤكد استمراره في سياسة ابتلاع الضفة الغربية وانكار تمثيل منظمة التحرير لكل الشعب الفلسطيني .

● كيف ينظر حكام الاردن الى مشاركتهم في مؤتمر جنيف وفصل القوات على الجبهة الاردنية كخطوة من اجل عزل منظمة التحرير والحاق الضفة الغربية !

عاد السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام الاردني لتوضيح موقف نظامه ، وازالة اي « التباس » حول سياسة حكام الاردن تجاه منظمة التحرير وحقوق الشعب الفلسطيني ، واوضح مجددا اي «غموض» كان يمكن ان ينشا عن خطاب الملك حسين في اول ايار الماضي .

في حديث مع جريدة « النهار » اللبنانية في ٩ - ٥ - ١٩٧٤ ، يؤكد ابو عودة على القضايا التالية :

- الاصرار على اعتبار الضفة الغربية جزءا من المملكة الهاشمية في كل الاحوال ، تحت ستار الوعد باجراء « استفتاء » فيها بعد ان يعيدها الحكم الهاشمي الى قبضته من جديد ! (كذا) ويؤكد ابو عودة « نحن نفرق بين امرين : الاول هو الضفة الغربية ، باعتبارها جزءا من المملكة نعمل لاستعادتها بمختلف الوسائل وابرزها الان علاقتنا المباشرة بالمساعي السلمية في اطار مؤتمر جنيف والمجسدة في جولات الدكتور كيسنجر » .

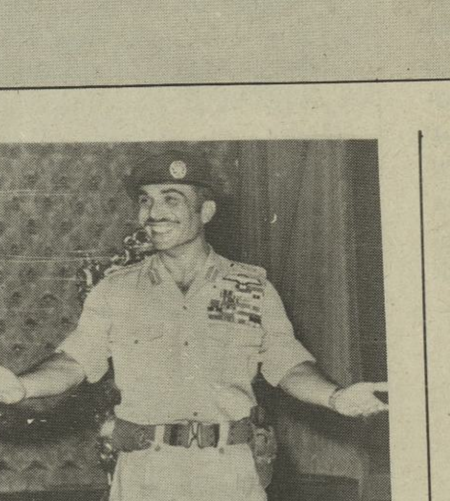
ويعود للتشديد في مكان اخر من الحديث « نحن حتى الان ، الطرف الثالث في القضية مع مصر وسوريا .. ونحن نأمل في ان نكون الشريك الثالث الذي سيتحدث معه كيسنجر بعد انتهائه من مهمته في جبهة سوريا .. لدينا نوع من التفاؤل الحذر .. ويهمنا ان يصلوا الى حل (على الجبهة السورية) وبعدها ياتي دورنا . ونحن طلبنا فك الارتباط في جبهتنا » . هذا هو باختصار ووضوح شديدين موقف النظام الهاشمي ... العمل على اعادة الحاق الضفة الغربية بصفتها جزءا من المملكة والتمهيد للحصول على موطيء قدم فيها من خلال ما يسمى بفك الارتباط على الجبهة الاردنية ، والاصرار على اغتصاب تمثيل هذا الجزء من شعب فلسطين وتقرير مصير ارضه وادعاء النطق باسمه في مؤتمر جنيف !!

- انكار حق منظمة التحرير في تمثيل كل الشعب الفلسطيني والتعبير عن ارادته الوطنية في تقرير مصيره على ارضه التي يتم تحريرها من المحتلين . يقول ابو عودة « اذا اجمع العرب على ان منظمة التحرير هي التي ستذهب الى جنيف نقبل ذلك ، لكن هذا يعني اننا اصبحنا غير مسؤولين عما سيحصل في جنيف ، وليس غير مسؤولين عن الضفة الغربية » . بكلمات اخرى .. فان النظام الهاشمي سيظل مصرا ومتمسكا بالعمل على الحاق واغتصاب ارض الضفة الفلسطينية حتى النهاية من خلال مؤتمر جنيف وخارج هذا المؤتمر . ويؤكد هذا الموقف فقط اقوال الهاشميين ، بل كذلك افعالهم . ففي الضفة الغربية يغدق الحكم الهاشمي عشرات الالوف من الدنانير من اجل كسب الولاء ، ويتراوح ما دفعه لازلامه في بعض البلديات في الضفة بين ١٠ - ٧٠ الف دينار كهبات شخصية . كما خصص الملك حسين من موازنته مبلغ ١٣ مليون دينار لغرض شراء الذمم والازلام . ويعرف الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية مداول اعادة دفع الرواتب لكل الموظفين فيها بأثر رجعي يعود الى سنة ١٩٧١ ، اضافه الى الراتب الذي يتلقاه كل موظف ، من اجل محاولة لشراء قطاع واسع من السكان وكسب ولاءهم . ويرتبط هذا كله بأعمال القرصنة والتهديد الذي تمارسه السلطات الاردنية لكل من يمر بالاردن قادما من الضفة الغربية ، من اجل ارغامه على التنكر لمصالح شعبه والموقف الوطني الذي يشمل كل فئات الشعب في الضفة الغربية برفض العودة الى الحكم الهاشمي بعد دحر المحتلين وتؤكد حادثة اختطاف واختفاء الصحفي « يوسف نصر » صاحب جريدة الفجر التي تصدر في القدس على درجة العداء والحقد الذي تكنه السلطة الهاشمية وعملاؤها في الضفة الغربية لكل الذين يتخذون موقفا يتعارض مع سياستها الالحاقية .

« نحن نفرق بين الضفة الغربية وحقوق الشعب الفلسطيني » هكذا قال ابو عودة في حديثه ويستطرد في معرض اشارته لموقف البلدان العربية « اذا كانوا يصرون (اي العرب) على تحمل المنظمة مسؤولياتها كاملة في الاراضي المحتلة ، وليس في الضفة الغربية ، عندها نقبل ذلك ... الضفة الغربية حتى الان جزء من المملكة » .

هذا ما يريده النظام الهاشمي .. تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني ، ووحدة الوطن الفلسطيني ، ووحدة التمثيل والقيادة الفلسطينية ، ووحدة الحقوق الوطنية الفلسطينية . وبالنسبة لهم ، فقد اعلن حكام الاردن اكثر من مرة عن استعدادهم للتفاهم مع منظمة التحرير على هذه الاسس الانقسامية والالحاقية التي تؤمن لهم اعادة اغتصاب الضفة الغربية تحت ستار ان القرارات الدولية ومنها قرار ٢٤٢ يضمن لهم تحقيق هذا الهدف ! وان الضفة من وجهة النظر « الحقوقية » تمثل جزءا من ممتلكاتهم !

واكثر من مرة اكد حكام الاردن ان حقوق الشعب الفلسطيني التي تمثلها منظمة التحرير لا تتعدى كونها حقوق اللاجئين خارج الوطن الفلسطيني الذين يقترح حكام الاردن توطينهم او تعويضهم ، بينما يحتفظ هؤلاء الحكام لانفسهم بدور اغتصاب حق الشعب الفلسطيني القائم على ارضه في الضفة الغربية بتقرير المصير والاستقلال ضمن اطار سلطة وطنية .



ويلجأ حكام الاردن الى ممارسة الاغراء والابتزاز ضد البلدان العربية . ان منطقهم هو هكذا : - الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لكل الشعب الفلسطيني بما فيه الضفة الغربية سيؤدي الى خلق صعوبات وتعقيدات في وجه التسوية ، لان اميركا واسرائيل ترفضان الاعتراف بالمنظمة وحقها في تمثيل كل الشعب ، وترفضان قيام دولة وطنية فلسطينية بقيادة المنظمة . بينما ترحب اميركا واسرائيل بتحقيق حل للمسألة الفلسطينية من خلال حكام الاردن وتحت مظلة نظامهم ، حيث « يستطيع الفلسطينيون التعبير عن هويتهم ضمن دولة اردنية - فلسطينية » اي ضمن المملكة المتحدة وبقيادة العرش الهاشمي .. وهو ما اكدته غولدا مائير اكثر من مرة .

ان هذا المنطق الهاشمي الذي يتغذى على السياسة الاسرائيلية - الاميركية ، هدفه في الظرف الراهن العمل على دفع كل الاتجاهات اليمينية العربية وخاصة المصرية منها للتخلي عن مساندة منظمة التحرير لكونها تمثل عقبة في وجه التسوية ذات الشروط الاميركية - الاسرائيلية ان اميركا واسرائيل ترغبان في تحقيق تصفية للقضية الفلسطينية على يد حكام الاردن بما يمكن من توطين اللاجئين خارج وطنهم في الضفة الشرقية ، ومنحهم هوية ذاتية تحت قبضة المملكة المتحدة والنظام الهاشمي في الضفة الغربية . هذا هو جوهر السياسة الامبريالية التي يستخدمها حكام الاردن لجذب القوى العربية التي اعترفت بمنظمة التحرير بعيدا عن المنظمة

يقول ابو عودة في مجال التاكيد على هذا الموقف « اذا اكملت الدول العربية اعترافها بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وقالت انها هي الجهة الصالحة لحضور مؤتمر جنيف للتفاوض على استعادة الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية فلها منا المباركة . لكن هذا يعني ، بالنسبة الينا ، اننا خرجنا من مؤتمر جنيف ولا علاقة لنا به بعد الان » ! ثم يعود ابو عودة لابداء رغبته في ان يكون الطرف الرئيسي في التسوية وان يتحقق فصل القوات على الجبهة الاردنية . ان ابو عودة يلوح لكل الاطراف العربية وخاصة تلك اللاهثة وراء حل باي ثمن : -

بواسطتنا يمكنكم الوصول الى حل سريع ، وبواسطة منظمة التحرير فسوف تتحملون اعباء المجابهة مع اميركا واسرائيل اذا اعترفتم بالمنظمة واصررتم على ذلك ، فسنخرج من جنيف وتتعقد امكانات الوصول الى حل سريع امامكم ، لان اميركا واسرائيل تفضل وجودنا وتريده كممثل لحقوق الشعب الفلسطيني !!

هذه هي اللعبة الهاشمية ..

- رغم ان اللعبة الخبيثة التي يمارسها حكام الاردن تهدف في نهاية المطاف الى وضع المقاومة الفلسطينية في موضع التصادم مع مختلف البلدان العربية وبمختلف اتجاهاتها فان الرهان الهاشمي لا يتوقف عند هذا الحد . انه لا يزال يرى في غياب موقف فلسطيني وطني موحد ، وموقف فلسطيني - عربي وطني موحد ، حيزا يمكنه من الاستمرار في هذه المناورة . وفي غياب هذا الموقف يراهن النظام الهاشمي على اكتساب المواقع تلو المواقع في وقت تكون فيه الارادة الفلسطينية مشلولة عن الفعل والتأثير .

وختاما لا يخلو الموقف الاردني من بعض الفكاهة .. يقول ابو عودة :

« يحاول البعض ان يظهر الاردن طامعا في الضفة الغربية . الضفة الغربية ليست مغنما ، وبقاؤها مع الاردن يتطلب تضحيات . ولحسن الحظ ان الملك حسين ليس تاجرا فلو كان يعالج المسألة بمفهوم تجاري لكانت الامة العربية اعطته براءة ... »

نعم .. التعفف الهاشمي يصل الى ذروته ! فالاموال التي يصبها النظام الهاشمي في الضفة الغربية ومحاولات شراء الولاء ، واغتيال المعارضين ، وارسال عشرات الازلام من اجل الترويج للعودة الى حظيرة الحكم الهاشمي ، لا تجري الا « لوجه الله تعالي » وليس لان الضفة الغربية « مغنما » . والتجارة الهاشمية التي اصبح عمرها حوالي نصف قرن ، منذ قيام الكيان الاردني كأداة لحماية المخططات الاستعمارية وتنفيذها في فلسطين ، اصبحت الان عند ابو عودة ونظامه « كلها تضحيات وليس فيها مغانم »!

- كلمة اخيرة نقدمها الى كل الاتجاهات التي تتخذ موقفا خاطئا .. لفظيا وعدميا ، على الصعيد العربي والفلسطيني . اقرأوا جيدا ما قاله ابو عودة ، فهو دليل على مدى خطورة استمرار الموقف اللفظي الذي يصب في خدمة سياسة الرجعية الاردنية وحلفائها اميركا واسرائيل ، والاتجاهات الرجعية واليمينية العربية . ان السياسة الهاشمية التي تلقى كل التأييد الاميركي - الاسرائيلي ، وتحظى بالتقارب مع الاتجاهات اليمينية والرجعية العربية ، تهدف الى حرمان شعبنا في المناطق المحتلة من تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية ، وحرمان قيادته الوطنية منظمة التحرير من حق تمثيله والتعبير عن ارادته . هذا هو جوهر الصراع الدائر ... وخطورة الاتجاهات اللفظية المتطرفة رغم كل جملها الثورية الطنانة ، في انها تريد اخراج منظمة التحرير خارج اطار الصراع الدائر ، وهو ما يتمناه ويصفق له بحماسة المحور الاسرائيلي - الاميركي - الهاشمي ، بل ويعمل من اجله بكل السبل والوسائل .. ان الوقت لم يفت بعد ، وتستطيع هذه القوى التي تتخذ موقفا عدميا مراجعة موقفها خدمة لقضية شعبها ومن اجل احباط مخططات الاعداء ومحاولتهم فرض تسوية اميركية - اسرائيلية - هاشمية على الشعب الفلسطيني .. تستطيع هذه القوى ان تفعل هذا قبل فوات الاوان !!

انتخابات الرئاسة الفرنسية

سقوط الديغولية وبروز البرنامج البرجوازي السافر

بعد الدورة الاولى لانتخابات الرئاسة ، تجد فرنسا نفسها مشطورة الى شطرين . الى اليسار ، توجد فرنسا الشغيلة . فقد نال ميتران الاكثرية العظمى لاصوات العمال والمستخدمين والكوادر المتوسطة . والى اليمين ، توجد فرنسا التقليدية : اربات الاعمال ، اكثرية المزارعين ، الكوادر العليا ونسبة كبيرة من الحرفيين وصغار التجار .

وهذا الاستقطاب المتزايد - الذي برز في الانتخابات النيابية الماضية - هو بلا شك الذي ادى الى سقوط شابان - دلماس وانهيار الديغولية . فالذي يسعى اليه هذا الخاسر الاكبر في الدورة الاولى ، هو مواصلة المشروع الديغولي : الاستقلال ، النسبي لدور الدولة وتامين التفاف البرجوازية وبعض الفئات الشعبية حول هذه الدولة وحول شخص زعيم فرد (ديغول ، بومبيدو) ، وما لهذا الدور من وظيفة في تمويه التناقضات الاجتماعية .

لكن شابان - دلماس خسر رهنه وسقط مشروعه . وهذا ما يضفي على الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة الفرنسية طابع المجابهة المباشرة بين الطبقة العاملة والبرجوازية وبين اليسار واليمين .

والواضح ، بدون ريب ، هو ان اختيار البرجوازية لجيسكار - دستان عائد الى الدور الذي لعبه ، كوزير للمالية ، في فرض اجراءات اقتصادية معادية لاكثرية الفرنسيين . الازمة العامة للرأسمالية تتفاقم وتصيب فرنسا . فايطاليا مثلا ، قررت مؤخرا وضع سلسلة من القيود على استيراد بعض المنتجات او السلع التجهيزية من الخارج . وفي ذلك ضربة واضحة للسوق الاوروبية المشتركة . ويترتب على سياسة الحماية هذه نتائج فادحة على الرأسمالية الفرنسية التي تشكل ايطاليا سوقا رئيسية لسلعها . وما تخسره الرسمالية الفرنسية في الاسواق الخارجية ، ستحاول التعويض عنه بتوسيع السوق الداخلية . وذلك بعدة وسائل اهمها : تدعيم الاحتكار وما يؤدي اليه من خراب للتجار والمنتجين الصغار . والاهم من ذلك ، تخفيض اكلاف الانتاج في الصناعات ، وما يجره من قيود على الاجور .

وهذا ما يفسر عداء البرجوازية السافر « البرنامج المشترك » .. لليسار . والذي تخشاه ليس مجرد التأميمات التي تمس بعض الاحتكارات ، والصحافة اليمينية تستخدم « خطر » التاميم للتهويل على الاوساط البرجوازية الجديدة ، وانما الذي يصيب البرجوازية الفرنسية هو الاجراءات الرامية الى تحسين معيشة العمال : رفع الحد الادنى للاجور ، ومحاولة تكييف المداخيل مع مستوى الاسعار . هذه الاجراءات ، تخيف البرجوازية وتقيدها ، في الوقت الذي تجابه به وضعا دوليا واوروبيا تسعى كل من البرجوازيات المتصارعة الى انقاذ اوضاعها بمفردها .

المعركة لكسب الوسط وبقايا الديغولية

معركة التحضير للدورة الثانية الحاسمة في انتخابات الرئاسة ، التي يتواجه فيها ميتران وجيسكار دستان ، هي بالدرجة الاولى المعركة لكسب بعض اوساط البرجوازية الصغيرة المتقلبة ، وبالتحديد معركة كسب الوسط وبقايا الديغوليين .

وامكانية انتصار ميتران مرهونة لحد كبير بحشد اكبر قدر ممكن من اصوات اليسار وكسب الاصوات الاضافية خارجه . وهنا يبرز اتجاهان في خوض المعركة نفسها :

□ الاتجاه الاول هو الذي يسلكه الحزب الشيوعي الفرنسي . وهو يسعى الى كسب اصوات الديغوليين بتركيز الهجوم الى موقف جيسكار - دستان ، المنحاز للامبريالية الاميركية ، والتشديد على ان سياسة فرنسية مستقلة مرهونة بانتصار اليسار . لكن هذه السياسة تهدد بان يخسر اليسار اصوات الاشتراكيين الموالين للسوق الاوروبية المشتركة ، الذين هم في الوقت نفسه معادون للديغولية .

□ اما الاتجاه الثاني ، فهو الاتجاه الرامي لكسب اصوات « الوسط » وثمن هذا الاتجاه تقديم التنازلات عن « البرنامج المشترك » ، والخطر الذي يحمله بالنسبة لمستقبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية لليسار فيما لو فاز ميتران . هذا الاتجاه هو بالطبع اتجاه ميتران نفسه . وهو يهدد بخسارة الاصوات اليسارية خارج الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي (نال مرشحا التروتسكيين مثلا ما مجموعه ٧٠٠ الف صوت) اي ما يقارب ٣ بالمئة من مجموع الاصوات) ، كما يهدد باقلاق قاعدة الحزب الشيوعي نفسه واضاعة فرصة تحقيق اقصى حشد لقوى اليسار . وهنا لا بد من التاكيد على ان اليسار لم يحصل ، في الدورة الاولى ، على الحد الاقصى من الاصوات التي يسيطر عليها . فقد امتنع مئات الالوف من العمال عن التصويت لميتران ، وخاصة في « الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للشغل » ..

ومهما تكن نتيجة الدورة الثانية ، فان الدورة الاولى قد اكدت حقيقة اساسية وهي ان الديغولية ، كحكم بين الطبقات لمصلحة البرجوازية قد انهارت وبات الصراع سافرا بين ممثل البرجوازية المباشر جيسكار دستان واليسار ، ممثلا الاكثرية الساحقة من الطبقة العاملة .

ايطاليا

استفتاء الطلاق يتحول الى استفتاء سياسي

بعد ان كان موضوع الطلاق هو العنوان الرئيسي للحياة السياسية طيلة اشهر في ايطاليا ، يتحول اليوم الى موضوع يقترع السبعة وثلاثون مليون ايطالي معه اوضده .

هذا الاستفتاء هو بحد ذاته حدث سياسي ، فكيف اذا كان عنف الصراع قد حوله الى نوع من الاستفتاء السياسي قد يتقرر على اثره مصير الحكومة برمتها .

في ايطاليا قانون ينظم الطلاق ويسمح به وهو قانون معمول به منذ ١٩٧٠ . غير ان هذا القانون يلاقي معارضة عنيدة من الحزب اليميني الرئيسي في البلاد : الديمقراطية المسيحية ، ومن التنظيمات الفاشية الجديدة واهمها الحركة الاجتماعية الايطالية ، ومن قسم هام نسبيا من الكهنة .

وبالمقابل يؤيد القانون المذكور الحزب الشيوعي والمنظمات اليسارية والاحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم : الحزب الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، والحزب الجمهوري ، اضافة الى قسم من الكهنة وعدد واسع من المثقفين المسيحيين المؤمنين .

وتشير نسبة القوى هذه الى ترجيح فشل الاتجاه المغرق في اليمينية والمدعوم من قبل اكثر الاوساط رجعية في ايطاليا ، والذي يخوض المعركة بشعارات ظلامية عفنة تعود الى القرون الوسطى من نوع المساواة بين الطلاق والبغاء . غير ان هذا الفشل المرجح لن يمر بدون اثار على الحياة السياسية الايطالية ، بل ستكون له عدة نتائج قريبة وبعيدة اهمها :

اولا - ان اندحار المسعى اليميني سيؤدي الى كسر الخطة التي حاولت الديمقراطية المسيحية تطبيقها عبر الجيش « والحركة الاجتماعية الايطالية » وتقضي الخطة المذكورة بخلق حالة من التوتر الدائم في ايطاليا بشكل يجعل النضال المطلبي الديمقراطي مسألة صعبة ومصطدمة بأجهزة الامن المستعدة لدرء « مؤامرة ما » على وشك الوقوع . ويجري توظيف عدة عوامل في سياسة التوتر هذه ، منها « التمرين العام » الذي قام به الجيش ، والمداهمات التي يفتعلها ضد مقرات المنظمات اليسارية (مقرات « الطليعة العمالية » مثلا) ، وحوادث الاغتيال والارهاب وتخريب التظاهرات باطلاق الرصاص عليها ...

وهكذا فان اندحار هذا المعسكر في استفتاء ١٢ ايار سينعكس سلبيا على خطته الاستفزازية .

ثانيا - ان اتخاذ احزاب الائتلاف الحاكم مواقف مغايرة سيترك اثره على هذا الائتلاف وقد يهدده ، خاصة اذا ما تذكرنا ان حكومة يسار الوسط بزعامة رومور قد تعرضت لهزة في الاشهر الماضية كما كانت عرضة لشتى الاتهامات التي وصلت الى حد اعتبارها حكومة مرتشية من قبل كبار ارباب الاعمال وشركات النفط .

ثالثا - ان انتصار التيار المؤيد لقانون الطلاق سينقل المعركة في ايطاليا خطوة الى الامام ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار التغيرات التي تعرفها او قد تعرفها اوروبا في الفترة القريبة .

واخيرا ، سيكون الاستفتاء على الطلاق مناسبة تظهر فيها قوى التقدم والتحرر في ايطاليا حجمها الفعلي ، وتبرهن فيه على امكانية عزل الديمقراطية المسيحية والفاشيين وتكرار تجربة الاستفتاء حول الطلاق على الاستفتاءات السياسية الاخرى .

بازوليني ...

آراء حول لغته السينمائية

بازوليني ... آراء حول لغته السينمائية

في الاسبوع الماضي ، كانت افلام بازوليني الثلاثة ، حظيرة الخنازير ، ميديا ، اديب الملك تعرض وتناقش ، بحضور المخرج في اكثر من مكان في بيروت . وحول أعمال بازوليني كانت مواقف مشاهدي افلامه متفاوتة واحيانا متعارضة، شأنها شأن الجماهير التي شاهدت اعمال بازوليني في بلده — ايطاليا — وفي اوروبا .

كانت عروض بازوليني مناسبة لاثارة حوار مع عدد من مشاهدي افلامه حول الاسلوب الخاص بمخرج عرف بمواقعه التقدمية ، وبتجديده في الشكل السينمائي ، وفي انتقائه الذاتي لمواد افلامه انتقاءا شاعريا — ادبيا في الغالب . يتناول هذا الحوار لغة المخرج السينمائية وموقف المشاهد منها وقدرة كل من المخرج والمشاهد على التواصل .

حول هذه المسألة كانت اجابات عدد من مشاهدي اعمال بازوليني ، بعضهم من النقاد المعنيين مباشرة بالسينما والبعض الاخر ، كل من موقعه ، من المتتبعين للسينما الجادة . وقد تطرق بعضهم الى « حظيرة الخنازير » حصرا ، فيما ناقش البعض الاخر افلام بازوليني عموما .

« المحرر الثقافي »



عدنان مدانات
(ناقد سينمائي)
مشكلات أساسية بلغة ذاتية !

□ يصنع بازوليني افلامه بلغة شاعرية — رمزية صارخة . لا يمكن النظر اليه كمخرج متناسين انه شاعر وكاتب ايضا . من هنا نلاحظ ان تركيبه للفيلم ونظرته الى الواقع الموضوعي ، تتسم بذاتية باللغة ، وحتى رموزه واستعاراته ليست سينمائية ، وانما شعرية — ادبية .

اعتقد ان الصعوبة في مشاهدة اعمال بازوليني السينمائية ناشئة عنه وليس عن المشاهدين او النقاد . ان المشكلة ذاتها موجودة مع بازوليني في اوروبا . وهو يعالج اكثر المشاكل اساسية وعمومية بلغة ذاتية جدا ويرمز اليها باستعارات يفهمها هو ، ويرغب في ان يقدمها الى شخص يشابهه في فهمها . ومن هنا كان قوله في النادي السينمائي العربي ردا على سؤال بعد عرض الفيلم « اني اصنع افلامي لشخص مثالي مجرد ، شخص يشبهني » .

لا استطيع ان اقول اني افهم بازوليني تماما . لكني احترمه واحب ان اراه ، فمشكلتي معه ، اي صعوبة وصولي اليه ، ليست حالة منفردة ، وانما هي حالة العديد من النقاد في العالم الذين ليس لهم فهم واحد ، او متكامل له . □

ابراهيم دهوم
(كاتب)
مسابقة لخلق الرموز

□ يمكن الحديث عن اسلوبين من الرمز في الفن . يكون العمل الفني ككل في اولهما رمزا وتكتسب الجزئيات المترابطة والواضحة قيمتها من خلال هذه الرمزية الكلية ، بينما تكون الاحداث الجزئية في ثانيهما هي الرمزية ويكون موضوع العمل الفني ككل واضحا . اما فيلم بازوليني زريبة الخنازير فيجمع بين هذين الاسلوبين في الوقت نفسه . حيث تتابع احداث قصتين تدور احداث احداهما في القرون الوسطى وهي ككل رمز للقصة الثانية التي تدور احداثها في العصر الحاضر . وتتحدث عن شاب يقف موقفا سلبيا من العلاقات القائمة في وسطه البرجوازي .

والى جانب ان القصة الاولى رمز للقصة الثانية يزخر الفيلم بكمية هائلة من الرموز الجزئية تتراوح بين اكل لحوم البشر ، والجبل البركاني ، والقاء الرؤوس المقطوعة في الفوهة الثائرة ، والبركة التي تفصل الشاب عن محدثيه ، ونوم الشاب او غيبوبته ، والالبسة والعلاقات ...

تضع كل هذه الرموز المشاهد في جو متوتر خانق ، ويخرج من الصالة ليعاني من محاولات جاهدة لربط كل هذه الجزئيات مع المعنى العام الذي يبقى واضحا بل مفضوحا في بعض الاحيان . ولا يؤدي كل ذلك الى اتصاف اسلوب بازوليني بالتعقيد والغموض فحسب بل يجعله اسلوبا ادعائيا كانما هو يعمل ضمن مسابقة لخلق الرموز وبالتالي كانما يضع المشاهد في قاعة الامتحان .

واذا كان من الممكن اعتبار هذا الاسلوب شديد الغموض نوعا من الحذاقة ، فهو يعبر من ناحية اخرى عن عدم وضوح الفكرة عند المخرج اولا وعن عدم وضوح في موقفه ثانيا، وعن عدم التقائه مع جمهور يتوجه اليه بفنه . □

داود تلحمي
(كاتب)
الشكل لا يغني عن الفهم

□ يبدو لي ان بازوليني في الحقبة التي اخرج فيها « تيوريما » و « بورتشيله » (حظيرة الخنازير) و « اوديب الملك » و « ميديا » ، اعتمد اسلوبا لا يمكن الا ان يستثير العواطف المتطرفة .

من جانبي لم اتجاوب مع هذه اللغة . فهم الرموز التي يلجأ اليها بازوليني يقتضي خلفية حضارية معينة من جهة ومجهودا كبيرا من جهة اخرى . فما من شك بان العديد من وسائل تعبيره تنبع من محيط ثقافي (اسطوري وحديث) يبقى غريبا عن المتفرج العربي مهما بلغت « فرنجته » ، وكذلك — بدون ادنى شك — عن المتفرج الغربي ذي الثقافة المتواضعة (وبالذات الطبقة العاملة الاوروبية التي يعبر بازوليني عن تضامنه معها على طريقته الخاصة طبعا) . ولا يغني الشكل عن الفهم ، فجمالية رسوم بازوليني موضع نقاش وكذلك افتقاد افلامه المذكورة لاية روح دعابة او سخرية مرحة ، كما هو الحال في روائع الاسباني لويس بونويل الذي يفرض حتى في اكثر افلامه ابهاما وتشابكا جوا من تفتق الذكاء الساخر المرح .

ونتساءل اخيرا : لماذا عزف بازوليني عن هذا الاسلوب في التعبير ولجأ في افلامه (ديكاميرون ، حكايات كانتربوري ، والف ليلة وليلة) الثلاثة الاخيرة الى نمط مختلف تماما ؟ □

● ولد بيير باولو بازوليني في مدينة بولونيا في ايطاليا عام ١٩٢٢ .

● له مجموعة من الدواوين الشعرية ورواية بعنوان الحلم شيء ما، لم يتمها .

● انتقل عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ الى روما وعمل استاذا وعلم في مدارس المناطق الفقيرة وسكن فيها وهناك اكتشف تناقض بنية البروليتاريا البائسة مع البنية المتبدلة المتبرجزة والبرجوازية التي سيضطر للعمل مع افرادها .

● عمق بازوليني اتصالاته في روما مع عالم الفكر والادب وساهم في تحرير مجلات كثيرة ، وفيما بين ١٩٥٠—١٩٥٢ اصدر عدة كتب ومجموعات منها « الشعر العامي في القرن العشرين » و « الاغنية الشعبية » .

● عمل في البدء ككاتب سيناريو وشارك مع « فلليني » في سيناريو « ليالي كابري » وكتب سيناريو « موت صديق » الذي اخرجه «فرانكو روزي» .

● اخرج اول افلامه « أكاتونه » عام ١٩٦١ .

● لا يزال يعمل في رئاسة تحرير مجلة « احاديث جديدة » بالاشتراك مع « البرتومورافيا » ومن اهم كتبه النقدية « عاطفة ونقد » الذي استعرض فيه معظم شعراء وكتاب ايطاليا الحديثين والشعر العامي في ايطاليا .

● اهم افلامه « انجيل متى » ١٩٦٤ ، « اوديب ملكا » ١٩٦٧ ، « تيوريما » ١٩٦٨ ، « حظيرة الخنازير» ١٩٦٩ ، «ميديا» ١٩٦٩ ، «ديكاميرون» ١٩٧١ ، « حكايا كانتربري » ١٩٧١ ، « الف ليلة وليلة » ١٩٧٣ . وله عدد اخر من الافلام التسجيلية والقصيرة والتلفزيونية .

وليد شميط
(ناقد سينمائي)
لا يجوز تقييد الفنان بحجة الوصول الى الجمهور

□ كان من الطبيعي والمنتظر ان لا يستوعب جمهور بيروت وان ينفعل بمضامين افلام بازوليني التي قدمت اخيرا . فحتى جمهور ايطاليا واوربا لم يتواصل بسهولة مع افلام بازوليني وعادة ما ينقسم حولها النقاد بشكل حاسم ، وتحتاج الى توضيحات وتفسيرات لقبولها . ومن هنا فان عدم قبول الجمهور اللبناني وعدم فهمه لافلامه ليس ظاهرة بحد ذاتها .

سينما بازوليني ذات المنابع الفكرية الماركسية — الكاثوليكية سينما معقدة جدا ، من الناحية الشكلية ومن حيث المضمون ، وهي تتأرجح بين التشاؤم المطلق والتفاؤل المطلق او يغلب عليها في عدد من افلامه الطابع الادبي والشعري ، ذلك انه بدأ كاديب وشاعر كبير .

يمكن اعتبار سينما بازوليني امتداد متطور جدا لما يسمى بالسينما الواقعية الجديدة — الشاعرية في ايطاليا ، وبازوليني هو احد السينمائيين الايطاليين الذين لهم عالمهم الخاص ، على انه متميز عن انطونيوني وفيسكونتي وفيلليني ولا يمكن مقارنة اعماله باعمالهم ، حيث تجد في اعماله تأثيرات فرويدية وكاثوليكية عوضا عن التأثيرات الماركسية الواضحة .

موقفي من سينما بازوليني هو اني انظر اليها كسينما متحررة ، فهو كفنان ملتزم يطالب بحقه في التعبير عن نفسه كما يشاء دون اي اعتبار لجماهير اعماله ، دون ان يكون هدفه في ذلك صنع افلام فنية لنفسه . بازوليني محق عندما يقول انه يضع افلامه لجمهور مثالي . واني اتفهمه لانه لا يجوز تقييد الفنان بما هو سائد بحجة الوصول الى الجمهور . لم افهمه تماما ، ووجدت صعوبة في التفاعل معه ، لكن هذا لا يمنعني من ان اقبل هذا الشكل من السينما .

اعتقد ان الاشكال وقع عند جمهورنا عندما انتقل من افتراض ماركسية بازوليني لتوقع فيلم نضالي منه . وفي رأيي هذا تقييد للسينما ولدورها . فليست كل السينما ، سينما نضالية □

ربعي المدهون
(كاتب)
بازوليني .. الذات !

□ في فيلمه الذي شاهدناه « حظيرة الخنازير » ، عالمين متباعدين . عالم الخيال المتسع الى حد الخرافة , الكابوسية والذي ارتكز عليه بازوليني كرمز لحقبة تاريخية معينة، أقام من داخلها صراعا طبقيا ، اتخذ شكل تمرد البطل على مجتمعه بقتل « ابيه » ، وأكل لحوم البشر . وانتهاء صراعه الفردي بتقديمه للذئاب من قبل الكنيسة . وعالم الواقع محصورا ، في طبقة « الخنازير » البرجوازية . والتي يحاول ابنها التمرد عليها فيلجأ الى الفوضى . فبدلا من الانسلاخ عنها كطبقة ومحاربة كل ما تمثله من قيم برجوازية متعفنة ، اختار جوليان البطل خوض صراع غريب وجد تعبيره في ممارسة الجنس مع « خنزيرة » ، والنتيجة التهمته « الخنازير »، الطبقة ذاتها .

بين العالمين يكمن خط دقيق اقامة بازوليني عبر توافق نتائج « الصراع » في الحالتين . بيد انه باغراقه في الرمزية لدرجة التحجر ، وباقترابه شبه النهائي من الاشكال المجردة ابقى لغته السينمائية الجميلة عاجزة تماما كما اتضح من الحوار مع الجمهور عن الارتقاء بالمضمون الى درجة من الوضوح ورفعه الى حد ادنى من التكامل مع الاشكال الفنية ، وهو بالتأكيد قصد متعمد لا يخلو من اشارة الى فن قائم بذاته ولذاته . فبقي في اطار اللا جدوى واللا فائدة من الصراع : رفض وتمرد واعدام في القصة الاولى ، وتمرد وشذوذ غريب وانتهاء في القصة الثانية .

عالم حواره عبثي ، لغته السينمائية اقتصرت على جماليات اللقطة بحد ذاتها خارج علاقتها بالمجموع مما افقد العمل كله جدواه ، واعتقد ان بازوليني كما سمعته في حواره مع الجمهور لم يكن يريد لفيلمه اكثر من ذلك . □

د. صادق العظم
(كاتب)
الأدب والاسطورة هما سبب صعوبة بازوليني

□ من مشاهدتي لمجموعة من افلام بازوليني ، يمكن القول ان ثمة فاصل بين مجموعة الافلام التي عرضت في بيروت (حظيرة الخنازير ، اوديب الملك ، ميديا ، بالاضافة الى تيوريما) وبين الافلام الثلاثة التي اخرجها اخيرا (ديكاميرون ، حكايات كانتربري ، الف ليلة وليلة) . ان الاولى تتميز باجوائها المتقشفة جدا ، المتوترة والبعيدة عن اي شيء مبهج ، في حين ان المجموعة الاخيرة تبدو لي غنية مفرحة وميالة الى المرح . وفي تقديري ان طبيعة العمل الادبي — الاسطوري تفرض جوها على الفيلم . ففي افلامه التي شاهدناها في بيروت الاسبوع الماضي ، دوما هناك عنصرين متعارضين ، متناقضين ، حيث (في تيوريما ، حظيرة الخنازير) هذا التعارض بين المظهر الخارجي البراق لعالم البرجوازية وبين خوائه وانحطاطه الواقعي ، فالتقابل الشديد بين حقيقة هذا العالم ومظهره الخارجي يترك توتره على المشاهد . اما في الافلام الثلاث الاخيرة (التي لا يتوقع مشاهدتها في بيروت) فيستمد بازوليني موضوعاته من التراث الشعبي ومن الحكايا التي غذت خيال الجماهير في العصور الماضية وتتميز بخلوها من الموضوعات المتناقضة وباسلوبها السلس الواضح .

اعتقد ان اسلوب بازوليني ناضج في عرض موضوعاته . ان الصعوبة تنشأ عن اختياره لموضوعات ذات طابع ادبي ، فهي تتطلب ثقافة والمام ثقافي لا يشمل فقط الثقافة اللاتينية ، وانما الادب والاسطورة اليونانية (ميديا) لقد فاتني نتف من مضامين ورموز بازوليني ، لكن المناقشة معه تقود الى توضيح ما فات .

فيما يتعلق بماركسية بازوليني ، لاحظت من خلال اعماله ومن خلال المناقشة انه ليس مستوعبا — بالمعنى النظري والعلمي — المفاهيم الماركسية او انه حريص على اكساب عمله تماسكا نظريا ، وهو واضح عندما يناقش في افلامه . اما موقفه من مواضيعه فهي واضحة العداء للمؤسسة الدينية (غالبا هناك اشارات للكنيسة في تيوريما ، ديكاميرون ، ميديا ...) ومن المؤسسة العائلية. فموقفه من البرجوازية يؤكد ان لا خلاص في عالمها (الشاب جوليان عندما تأكله الخنازير ، لا يبقى منه اي شيء في حظيرة الخنازير) اما في تيوريما فقد ترك لنا في نهاية فيلمه في الخادمة عندما تدفن نفسها ، حيث تنبثق من تحتها نبع ماء ، بعد ان يدمر وجود الاسرة البرجوازية التي خدمتها، ونشرت عليها جوها وهدمت عالمها .

اما بصدد الماركسية والتجديد في التعبير الفني — بمناسبة عروض بازوليني — فانا ارى ان الماركسية تفرز مستويات عديدة من التعبير الفني ، تحافظ على جوهر التحليل والموقف الثوري العلمي ، لكنها قادرة على ترجمة نفسها بديناميكية بين صعيد اعلى مواز على المستوى الفني لـ « رأس المال » ماركس وبين المنشور السياسي الموجه لابسط الجماهير ويستجيب لوعيها ويطوره .

ان المعضلة ليست قائمة في اسلوب بازوليني السينمائي وانما قائمة ايضا في شتى اشكال التعبير الادبي والفني ، والمفترض وجود مستويات متعددة من التعبير . فليس المطلوب ان يكون كل ما ينتج في مستوى المنشور البسيط والتعليمي — التحريضي او ان يكون فقط في مستوى تعبيري مركب ومعقد . □

المفكرة الثقافية

مسابقة للرواية التخديرية

الرواية البوليسية ، هي في التحليل النهائي، رواية سياسية ، ذلك انها ، ومهما خلت ظاهريا من اية موضوعات تمس الاوضاع والصراعات السياسية ، تظل تخدم سياسة معينة .

فالرواية البوليسية كما تردنا من سوق العطاء الرأسمالي تبقى امام انها تمجد رجل المخابرات الذكي (وهي هنا تخدم المؤسسات المعادية للجماهير وحركاتها الثورية) ، واما انها تخلق البطل الفردي الاسطوري ، في محاولة لاعطاء البديل المثالي للبطل الحقيقي الكامن في اعماق الجماهير كمجموعة . ولعلنا لسنا بحاجة الى الاشارة للدور المشابه الذي لعبته بطولات « ابو زيد الهلالي » في احط الحقب الزمنية في التاريخ العربي .

واذا كان الاقبال على قراءة الرواية البوليسية في الغرب الرأسمالي — وربما ايضا عندنا — له ما يبرره سيكولوجيا ، الا ان هذا التبرير لا يعني التسليم بصحة هذه الظاهرة ، ولا يعني العمل من اجل تكريسها .

وفي الوقت الذي اخذت فيه الرواية البوليسية في الغرب تتعرض لحملات من النقد الساخر ، النابع من الوعي للدور الذي تؤديه هذه الاعمال ، تكتشف « النهار » فجاة ، اننا نفتقر الى هذا النوع من النتاج الادبي . وعبر مسابقة للرواية البوليسية ستعيد الينا « النهار » ابو زيد الهلالي مرة اخرى بطبعة جديدة ومنقحة وعصرية .

واذا كنا ، حتى الان ، لا نعرف عدد الكتاب العرب الذين يمارسون في هذه اللحظات عملية هرش الدماغ في محاولة لالتقاط احداث وصور وخيالات لرواياتهم التي سيدفعون بها الى مؤسسة النهار وكلهم امل بالفوز ، ولا نعرف كم من الوقت يوميا يستغرق منهم هذا العمل، الا اننا على اي حال نوقن ان هذا العمل يستنفذ طاقات كان من الممكن ان توجه نحو خلق اخر ، يخدم القضايا الاساسية للجماهير ، ونوقن ان هذا العمل ، هو في النهاية ، سيكون مخدرا يسمم ذهنية الجماهير كتابا وقراء .

● الثقافة في زمن التراجعات

التجربة الفنية الفجة التي تستجيب تحت وطأة الانفعال الشديد لحرارة اللحظة والحدث الاني ، تبقى دائما محكومة بالسقوط. لكن ذلك وحده لا يفسر مسألة سقوط التجارب المسرحية المتعددة التي قدمت في مصر بعد حرب تشرين ، كما لا يكفي لتفسير ظاهرة الادب ، الذي اطلق عليه عنوة « ادب العبور » ، والذي لم ينقذه اسمه المستعار من لحظة تاريخية ثرية ، من السقوط .

ان الاستجابة الانفعالية المتسرعة قد تكون سببا هاما لتفسير مثل هذه الظاهرة ، لكن السبب الاكثر شمولا يكمن في طبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها مصر الان ، فالتجربة الفنية ، سواء مثلت صعودا او هبوطا ، هي في النهاية تعبير عن حالة سياسية واجتماعية معينة .

وعندما تتمثل الثقافة — رسميا — بمجموعة من الرموز الادبية المستخرجة من متاحف التخلف الادبي والثقافي ، تكون الثقافة التي تمثل مصر هي ثقافة هؤلاء الذين يحرصون، وبحكم مواقعهم على ابراز الوجه الثقافي الذي يريدون ، وطمس الذي يريدون . الصورة التي يبرزها هؤلاء ، هي الثقافة التي تتسق مع الاوضاع السياسية الراهنة وتخدمها باكثر الاساليب والتعابير فجاجة . لكن الادب والفن والثقافة ، حتى في زمن الارتداد والتراجعات والارتماء ، يبقى له وجه اخر ، هو الرفض والتجاوز، ويبقى هذا الوجه هو التعبير الحقيقي والاصيل لهموم الشعب واحلامه . واذا كانت السلطة تبني سدودا لحجب هذه الاعمال والحيلولة بينها وبين التماس المباشر بالجماهير ، فان ذلك لا يعني غياب تلك الاعمال .

لعل مسرحية محمود دياب « رسول من قرية تميرة للاستفهام عن مسائل الحرب والسلام » تكون واحدة من هذه الاعمال في مصر ، واذا كانت الرقابة المصرية ما زالت تصر على حجب هذا العمل وقتله ، فلان المسرحية تقول ما يردده الناس وهو الرفض بان تكون الحرب « لعبة الكبار » .

فاروق وادي

آخ يا بلدنا

موجة الاستنكار التي اطلقها منع اغنية شوشو « آخ ، يا بلدنا » واتلاف نسخ الاسطوانة قد هدأت . رغم ذلك — لا تزال الاغنية تنشد يوميا على المسرح . وصرخة الوجع والاحتجاج التي اطلقتها لا زالت مستمرة . هذا الباب ، الذي استوحينا له عنوان الاغنية ، مساهمة في أن تستمر هذه الصرخة ، تترددها الوف متزايدة الى حين زوال حكم « الحرامية » الكبار وبناء الوطن بسواعد ابنائه ، لا الوطن المعروض يوميا للبيع . وحديثنا هذا الاسبوع عن بعض جوانب اعتقال طلاب الجامعة الاميركية .

من اتصل بالسفارة الاجنبية ؟

سؤال طرحه المحقق على جميع المعتقلين من طالبات وطلاب الجامعة الاميركية : هل تعرف عن اتصالات بين مجلس الطلبة وسفارات اجنبية ؟.. المقصود بالطبع « سفارات عربية » .

لمعلومات المحقق : في لبنان جامعة اميركية على صلة حميمة بالسفارة الاميركية التي هي ، بعرف اكثرية اللبنانيين ، سفارة « اجنبية » . والجامعة الاميركية تساهم في اعمال التجسس والتآمر والتدخل في الشؤون الداخلية للبنان والمقاومة الفلسطينية والاقطار العربية الاخرى .

فهل من قانون يعاقب على هذا « الاتصال » بسفارة اجنبية ؟!

الصراصير في السجن وخارجه

في الزنزانة احدى طالبات الجامعة الاميركية ممن قضى في الاعتقال بضعة ايام ، ازعجتها كثرة الصراصير . مع كل تقديرنا للزميلة المناضلة . حبذا لو انها تعرف ان مئات الالوف من اللبنانيين يعيشون في الغرفة ذاتها مع حيوانات وحشرات أليفة كالصراصير والفئران والجرذان .

ولا تنفع المبيدات مع كل هذه الكائنات . هذا اذا ما توفرت الامكانات المادية لشرائها . ففي البلد من النفايات ما يكفي لاعالة جيوش جرارة من الصراصير والجرذان .

لكنها ليست النفايات التي ينزعج منها ريمون اده . وسواحه والاجانب الذين يزورونه . بل النفايات التي تجعلنا نصيح « آخ . يا بلدنا » !

الحرامية الكبار والصغار

انطباع اخير من سجن النساء : سجينة تلد في السجن ولا من يسعفها .

واخرى مكسورة الساقين ولا من ينقلها المستوصف .

بينما السيدة ليلي سعد تتمدد في باحة السجن لاخذ « حمام الشمس » الذي فاتها اخذه في مسبح « السان جورج » .

الاكيد ان السجينة الاولى والثانية ليست متهمة برشوة قائد جيش سابق ولا بتحميل موازنة البلد خسارة قدرها عشرات الملايين ولا بحرمان الوطن من شبكة للدفاع عن شعبه ضد الغارات الاسرائيلية .

« حرامية » كبار . و « حرامية » صغار .

والناس طبقات ، حتى في السجن .

سـوريـا :

لابد من احباط المشروع الاميركي - الاسرائيلي حتى لايتحول فصل القوات إلى حل نهائي

لماذا ترفض القاهرة عقد مؤتمر القمة العربي الذي دعت إليه سوريا ؟

عندما اعلنت سوريا عن شروطها الوطنية لفصل القوات، كانت تستند في موقفها الى ضرورة احباط ايـة محاولة اميركيه ـ اسرائيلية تستهدف تحويل هذا الفصل الى حل نهائي، وتضمن من خلاله استقرار الحدود مـع سوريا وتوفير حزام امني حول اسرائيـل .

لـقد اكدت سوريا شروطها :ـ

ـ ان فصل القوات لابد ان يشمل انسحابا اسرائيليا من اجـزاء مـن هضبة الجولان في المرحلة الاولى، الى جانب «الجيب»، الذي تـم احتلالـه في تشرين، حتى يجري تحطيم الاقاويل الاسرائيلية عن ضم الجولان الـى اسرائيل، ومـا رددته مائير اكثر من مـرة «لا انسحاب شبرا واحدا وراء الخـط البنفسجي »! أي من الهضبة المحتلة عـام ٦٧ .

ـ ان يرتبط هذا الفصل بجدول زمني والتزام بالانسحاب الكامل

ـ أن يرتبط بضمان حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية .

ـ ان لا يجري وضع قوات دوليـة تفصل بـين الطرفين، حتـى لاتتمتـع اسرائيل بالاستقرار، وتفقد سوريـا قدرتها على متابعة القتال، وتحـرم اسرائيل من امكانية تحويل هذا الفصل الى حـل نهائي .

وجاءت جولة كيسنجر الاخـيرة حتى تدلل على مدى التأثير الفعال الذي احدثه الموقف السوري بصلابته على الصعيدين العسكري والسياسي وتشير كـل المعلومات التي جـرى الاعلان عنها ان التنازلات الجزئيـة التي قدمتها اسرائيل في هذه الجولة والتي تـم التوصل اليها من خـلال لجنة عمل اسرائيلية ـ اميركية في تل ابيب، لازال يفصلها عن المطالب السورية الفعلية مسافة شاسعة. لقد اجبرت سوريا اسرائيل وامريكا على تقديم تنازلات جزئية، من خلال نضالها البطولـي . الا أن اللعبـة الاميركية ـ الاسرائيلية تهدف الى انتزاع ثمـن مقابل هذه التنازلات، يقوم على تراجع سوريـا عـن شروطها الوطنية الاساسـية بالانسحاب الكامل وضمان جميـع حقوق شعب فلسطين .. كـل ذلك من اجـل تكريس فصل القوات في المستقبل وتحويله الى امـر واقـع ثابـت ونهائي .

ان هذا الوضع الذي وصلـت اليـه الامور على الجبهة السورية هـو الذي دفـع سوريا للمطالبـة بعقد مؤتمر قمة عربي عاجل، حتى تتحمل سائـر البلدان العربيـة التزاماتها التي تعهدت بـها. وكانت هذه البلدان قـد خولت سوريا في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقـد في تونس، حـق الدعـوة لعقـد القمـة العربية عندما يصبح امام البلدان العربية واجب اتخـاذ اجراءات عملية فعالـة، في حـال اصرار العدو على رفض تنفيـذ الشروط الوطنية السورية .

وجاء رفض القاهرة الضمنـي لعقد مؤتمر القمة، وتملص امـين الجامعة العربية محمود رياض مـن توجيه الدعوة للمؤتمر ، بمثابـة اشارات بارزة علـى المـأزق الذي وقع فيـه النهج اليميني العربـي، ومحـاولات التنصل مـن اتخـاذ اجراءات فعالة لمواجهة المنـاورة والضغوط الاميركية ـ الاسرائيلية. ان اليمين والرجعية العربية رغـم كـل الوعود اللفظية، يتخليان في هذه اللخطة وبشكل مكشوف وسافر عن واجب مواجهة الضغط الاميركي بـل ويتركان سوريا وحدها حتـى تتحمل نتائج هذا الضغط .

أن سوريا اثبتت قدرتها علـى اجبار العدو على تقديم التنازلات من خلال صمودهـا وصلابـة موقفها وهـو دليل على ان الامكانية متاحـة لارغام العدو على التسليم بكـل المطالب الوطنية. ان تمسك سوريا بموقفها ومطالبها سيمكن عبر الصراع الطويل والشاق من انتـزاع هـذه المطالب، وتعرية كـل الاتجاهـات المستسلمة التي تتخلى عـن واجب الدعم في اللحظات الحاسمة . .

لابـد من الاصرار على المطالب الوطنية السورية مهما طال الصراع وتعاظمت تبعاته، فسوريا تحظـى بدعم وتأييد كل القوى الوطنيـة والتقدمية العربـية والعالمية .. وطاقاتها الاقتصادية والعسكريـة تتعزز كـل يوم، كما يعترف بذلـك الاعـداء انفسهـم .. وهـي امكانات مادية تحقق الصمود وتجعل القدرة على فرض المطالب الوطنية اكبـر واعظـم .

السـاقيـة الحـمراء :

الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء :

الطغمة المستعمرة الاسبانية مستمرة فى ارتكاب مجازرها

- غيـاب المساعـدة العربيـة -

يخوض ثـوار الجبهة الشعبية لتحريـر الساقية الحمراء ووادي الذهب نضالا صارما ضـد المستعمرين الاسبان منـذ مايـو ١٩٧٣، ولقـد اثـار توحيد جهود الشعـب العربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب وهـي المنطقة الصحراوية الواقعة غـي الشمال الغربي من الساحـل الافريقـي والملاصقة لحدود موريتانيا الجنوبيةالغربية اثار مخـاوف المستعمرين الاسبـان الذيـن لـم يتورعوا عـن ارتكاب أفظـع المجازر ضـد السكان الصحراويين، بيـد أن فشـل ذلـك قـاد الطغمة الفرنكوية المستعمرة الى اتباع اساليب الخداع تحـت ستار من مشاريـع وعرائض واستفتاءات ومـن ثـم انتخابات صورية لتثبيت اركان بعض الشيوخ الموالـين لهـا في البلاد، حيـث تحطمت مختلف هـذه المشاريع امـام اليقظة الواسعة لمخططـات المستعمر والتي وعتـها جماهير هذه المنطقـة العربية ودفعت بأوسع قطاعاتها للالتحـاق بالجبهة الشعبية على طريق دحـر المستعمر الاسباني الفاشي .

منـذ ذلـك التاريخ تخوض الجبهة ومـن ورائها الجماهير الصحراوية نضالا بمختلـف الاشكال الممكنة من التظاهر حتى الكفـاح البطولي المسلح. وفي هذا المجـال اصدرت الجبهة العديـد من البلاغات العسكريـة لعمليات ناجحة قـام بهـا الثوار في منطقـة الساقية الحمراء ووادي الذهب حيث تكبـدت الطغمة الفاشية خسائر كبيرة تزيد مـن ازمة وجودها يوما بعد يـوم .

وقـد جاءنـا مـن الناطق العسكـري للجبهة الشعبية لتحرير الساقـية الحمراء ووادي الذهب بيـان بسلسلة العمليات التي خاضها ثوار الجبهة تضمن البلاغات من رقـم ٨ ألى البلاغ رقـم ١٢ وجاءفيـها :

* في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٣ قـام الثـوار بهجـوم على دورية للعدو قرب «جبال ارغيون» دام قرابة الساعة اخلـى العدو خلالها المنطقة دون ان يتمكن من ايقاع أي خسائر بصفوف الثوار .

* وفي اليـوم ذاتـه كمنت مجموعة من الثـوار لقوات متحركة للعدو حيث اصطدمت هذه القوات بالكمين في الساعة الرابـعة وعشرين دقيقة في اشتباك دام حتى الخامسة وخمسة عشر دقيقة، وقـع خلالها عشـرون من جنود العدو بين قتيل وجريح .

* وفي اليـــوم التالـي ٣٠ـ٩ـ١٩٧٣ تعرضت قوات للعـدو متنقلـة بالجمـال «البوليسية» في «طلعة اسراويل» لتهديـد كمين نصبـه الثـوار بنـزع اسلحتهـم والاستسلام للثوار، فقـام قائـد الدورية « ابراهيم ولدميلد » باطلاق الرصاص ممـا دفـع بالثوار الى قتلـه ومن ثـم الاستيلاء على اسلحة الدورية وتموينها بعد اسرهـا كاملـة .

* دخلت مجموعة من الثوار في ٢٣ـ١٠ أشتباكات واسعة مـع قوات العدو في جبال ارغيوة استمر بشكل متقطع حتى العاشر من الشهر التالي. وقـد تميـز اليـوم الخامس والسادس من هذه الاشتباكات بالهجوم العنيف على قوات العـدو في المنطقة حيث ارتفعت خسائره بشكل متصاعد .

*في منطقة «اولاد المولات» تبادل الثوار اطلاق النار مـع قوات العدو يـوم ٢١ـ١١ـ١٩٧٣ مـن الساعة العاشرة والثلث حتى الحادية عشرة، تـرك العدو بعدها خمسـة من قتلاه وراءه. وخلال ذلك استولى الثوار على بعض اسلحته كمـا احرقوا سيـارة عسكريـة له.

وفي تعليقها على هذه العمليات ذكـرت الجبهة الشعبيـة في احـدى بلاغاتها : أن الثوار كثيرا مـا يفقدون بعض العناصـر او يضطرون الى الانسحاب رغـم تفوقهم على العـدو نتيجة لفقدان الذخيرة وقلـة السلاح وتوجهـت الى كـل الشعوب والمنظمات الصديقة والدول العربية الوطنية التي تتكدس لديها الاسلحة بالمساعدة لرفع حدة الصـراع مع العدو المستعمر حتى تحرير المنطقة !

بعد استمرار اعتقال الزميل بلوط ماذا تهـيء السلطة ضـد الحريات الصحفية ؟

لم يزل الزميل علـي بلوط قيـد الاعتقال بعـد التوقيف الاحتياطي الذي قامت بـه السلطة لنشره الوثائق السعودية .. وقـد تأكـد ان السلطة تعرضت لضغوط سعودية رجعية قويـة كـي لا يتـم الافراج عـن الزميل المعتقل، وأن استمرار اعتقاله يقصد منـه ارهاب الصحافة الوطنية بالذات حتى لاتتعرض لمواقف السعودية وسياساتها الرجعية والمتواطئة مع الامبريالية الاميركية في المنطقة.

وفي نفس الوقت بدأت تثار حملة مقصودة ضـد الصحافة اللبنانية، وكان مجمع بيت الدين قـد تعرض لاوضاع الصحف، كـل ذلك يؤكد بـأن هناك حملة مخططة لوضـع حـد للحريات الصحفية في لبنان .

ان استمرار اعتقال الزميل علي بلـوط قـد اثـار استنكار كـل القوى الوطنيـة والديموقراطية، «والحرية» أذ تطالب مجددا بالافراج عن الزميل وبالغاء التوقيف الاحتياطي تناشـد الصحفيين الاحـرار والديموقراطيين واتحاد الكتاب اللبنانيين وكـل الهيئـات والمؤسسات الثقافية والفكرية والادبيـة أن ترفع صوتها عاليا للدفاع عـن الحريـات الصحفية وحريـة الرأي والتعبير في لبنـان أمـام بوادر الحملة التي تهيء لها السلطة بشتـى الحجـج والتبريرات .

الحزب الشيوعي اللبناني :

مساندة نضال الشعب الفلسطيني من اجل تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية المستقلة

اصدرت اللجنة المركزيـة للحزب الشيوعي اللبناني بلاغا تناولت فيه الاوضاع الداخلية والعربية والعالمية .. وقد اكد الحزب في بلاغه عـن تأييده للموقف الوطني والتقدمـي الفلسطيني الداعي للنضال من اجل دحر المحتلين ومنع عودة الحكم الهاشمي وبناء سلطـة وطنية فلسطينية على الاراضي التي يتم تحريرها من فلسطين كخطوة على طريق انتـزاع الشعب الفلسطيني لحقـه الكامل في تقرير مصيره . وفيما يلي الفقرات الواردة في البلاغ حول هذا الموضوع :

« تعرب اللجنة المركزية عـن تضامـن الشيوعيين اللبنانيين الكامل مـع كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، مؤكدة على أن هذا الشعب، من خلال ممثليه الشرعيين هـو المرجع الاول والاخير الصالح لاتخـاذ القرار حول مصيره ومصير ارضه ووطنـه ومصير ثورته والاشكال التي يمكن ان تتخذها في الظروف العربية الجديدة .

وتعتبر اللجنة المركزية ان قيام الجبهـة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة حدث هـام يعكس تعاظم كفاحية الشعب الفلسطيني وتصميمه على طـرد المحتلين وعـدم السماح بعودة الضفة الغربية الى العرش الهاشمي وبالتالي اقامة سلطة وطنية فلسطينية علـى الجزء المحرر من ارض فلسطين بامكانـها ان تشكل قاعدة نضالية من اجـل متابعـة المعركة لتحقيق كامل الاهداف والحقـوق القومية للشعب العربي الفلسطيني . »

واكـد البـلاغ :

« أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعـي اللبناني اسهاما منها في العمل من اجل تحديد اسـس مشتركة لنضال الشيوعيين وسائـر القوى القومية التقدمية، تـرى انطلاقا مـن قناعاتها ان يتركز نضال القـوى المعاديـة للامبريالية في الوطن العربي حول القضايـا الاساسية التي يمكن تلخيصها بالاتي :

ـ الانسحاب الكامل من كافـة الاراضـي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعـة للشعب العربي الفلسطيني، والتصدي بكـل الامكانيات والوسائل للاتجاهات الاستسلامية العاملة من اجـل فـرض الحـل الاميركي في المنطقة. ويتطلب ذلك بصورة ملحة وفورية، دعـم الصمود السوري كمظهر من مظاهـر رفـض الاستسلام، ودعـم منظمة التحريـر الفلسطينية كممثل شرعي وحيـد للشعـب الفلسطيني ضـد كافـة اشكال التآمـر ومخططات التصفية ومحاولات الاحتـواء، ومساندة نضال الشعب الفلسطيني من اجـل حقـه في تقرير مصيره بنفسه بما في ذلـك حقـه في اقامة سلطة وطنية على الاجـزاء الممكن تحريرها من ارض فلسطين. وتصعيد النضال ضد الاحتكارات البترولية وصولا الى تاميم كافـة الثروات النفطية ووضعها فـي خدمة الانمـاء والتطور العربيين. ولتحقيـق ذلك ترى اللجنة المركزية ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بـين الشيوعيـين والقوميـين التقدميين في جبـهة تقدمية على صعيد الاقطار العربية وعلى الصعيد العربي العام، وتعزيز الصداقة والتحالف مـع الاتحاد السوفياتي الصديق، وفضح حملات الـدس والتشكيك التي تقترن بالمساعي المفضوحة من اجل اعادة الاعتبار للامبريالية الاميركية » .

تـتمة صفحـة (٤)

معركة تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل

في اعقاب المطالبة بتحسين اوضـاع الاجراء وشروط العمل .

ثالثا ـ تعيين لجنة ثلاثيـة في كل محافظة من المحافظات تضم ممثلين عن الوزارة وارباب العمل والعمال . لا يصبح قرار الصرف نافذا مـا لم يعرض عليها ويقتـرن بموافقتها .

رابعا ـ انزال عقوبة الحبس من ١٥ يوما الـى ثلاثة اشهر والغرامة من ٥٠٠ الـى ٥٠٠٠ ليرة بحق رب العمـل الذي يقدم علـى صـرف عمـاله خلافا للاحوال المعينة فـي القـانون او يـرفض الخضوع لقرارات اللجنة الثلاثية ، ومضاعفة الغرامة والعقوبة في حال تكـرار المخالفة .

من ذلك كله يتضح مدى التعارض القائم بين مشروعي الدولة والاتحـاد العمـالـي العام لتعديل المادة ٥٠ فالاول يحمي « حق » الصرف الكيفي علـى نحـو مطلق باسم « حريـة التعاقـد » ولا ينطوي بالفعل على اي جديد سوى تمكين العـامـل المصروف كيفيـا من مقاضـاة رب العمل للحصول علـى تعويض عطل وضرر . بينمـا يضع المشروع الثاني قيودا هامة علـى مبدأ الصرف رغم بقاء هذا المبدأ محتفظـا بصفـه القاعدة العامة .

خطة المماطلة والتجميع

وفي ضوء التعارض المشار اليه لم يكـن غريبا أن تدور مناقشـات اللجنـة الثلاثيـة في حلقـة مفرغة منذ تشكيـلها حتـى الان . هـذا الامر بات يفرض علـى الحركـة النقابيـة أن تتخـذ من المواقـف وتطلق من المبادرات ما يجعلها قادرة علـى كسر الحلقة المفرغة المذكـورة وفرض تعديل للمادة ٥٠ يحقـق مكتسبات ملموسة باتجاه المشـروع الذي تقـدم بـه الاتحاد العمـالي العام في الاصل .

لقد نفذ ارباب العمل منذ الثاني من نيسان حتـى الان خطة قوامها التهويـل علـى الدولة لمنعها مـن الاقدام علـى تنفيذ وعدها بتعديـل المادة ٥٠ فعليا . ولم يقتصر التهويل علـى مجرد تكرار اعلان مواقـف الرفض لمبدأ الحد من الصرف الكيفي. بل شهدت الاسابيـع القليلة الماضية موجة صرف كيفـي واسعة شمـلت عددا كبيرا من المصانع والمؤسسات وبذلك كان اربا بالعمل يضعون على المحك وعد الدولة « بانها سـوف تتصدى لكل عملية صرف كيفـي خلال الفتـرة التـي يدور فيها البحـث بتعديل المادة ٥٠ » ! لم تتصد الدولة لاي من اجراءات الصرف الكيفـي

واستطاع ارباب العمل ان يثبتوا انهم اقوى من وعودها عمليا . بل انخطة التهويل التـي اعتمـدها هـؤلاء انتجت اهم ثمارها حيـن فرضـت علـى الدولة الخروج بمشـروع لتعديل المادة ٥٠ لا يحمل اي جديد علـى صعيد الحد من الصرف الكيفي او تقييده بالفعل . ولم تنج الحركـة النقابيـة نفسها من محاولات التمييع التـي بذلها حلف الدولة واربـاب العمل من اجل نسف اهم مكتسبـات ٢ نيسان . لقد لجأ اليمين النقابـي الـى سلسلة من المناورات اضاعت القسم الاكبـر من الوقت المنقضي منذ ٢ نيسـان حتـى الان في صراعات داخليـة مفتعلة كان الهدف منها تبرير التهرب من وضع خطـة مواجهة مشتركة تعتمـدها الحركة النقابية بكل اطرافها لتزيد بواسطتها من الضغوط المطلوبة علـى اربـاب العمـل والدولة من اجـل فـرض انتزاع المكاسب التـي تحققت على شكل وعود خطيـة عشيـة الثاني من نيسان . من هنا كان اصـرار اليميـن علـى اجراء انتخابـات التجديد لغبريال خوري ومجموعتـه علـى رأس الاتحاد العمـالـي العام في ١٠ نيسان رغم الحاح القوى النقابية التقدمية والشريفة علـى تأجيـل الانتخابات والحيلولة دون تعريـض تمـاسـك الحركة النقابيـة لهزات عنيفـة في فتـرة تبدو خلالهـا الوحدة النقابية شرطا ضروريـا لمواجهة الهجوم المعاكس الذي يشنه ارباب العمل منذ ٢ نيسان فـي سبيل تعطيل اهـم المكتسبـات العمالية . ولم تكد الحركة النقابيـة تتجاوز ازمة انتخابات العاشر مـن نيسان ، بفضل الموقف الواعي الذي التزمته القوى النقابية التقدميـة والشريفة ، حتى كان اليمين النقابي يجدد مناوراته حول مسألة الاحتفال بعيد العمال في الاول من أيار هـذه المرة . ورغم النجاح الذي تحقـق اخيرا في توحيد احتفال الحركـة النقابية بهذه المناسبة ، فان اليمين عاد الى المناورة من جديد انطلاقـا مما شهده المهرجان العمالي المركزي في « الاونيسكو » من مظاهر عبرت بواسطتها القاعدة العمالية عـن مواقفها الفعلية تجاه مطالبها وتجاه ممثليها النقابيين وسياسة الدولـة المتواطئة مع ارباب العملوالخاضعة لتهويلاتهم وضغوطهم .

... وماتزال خطة ارباب العمل الرامية الى نسف مكتسبات الثاني من نيسان تتتابع فصولا حتى الان . فما يريده ارباب العمل بالضبط هو ان تستمر مناقشات اللجنة الثلاثيه حول تعديل المـادة ٥٠ في الدوران ضمن الحلقة المفرغة ذاتها حتىنهايه شهر أيار . عندها ، وانطلاقا مـن اصرار الدولة على مشروع التعديـل الذي تقدمت به والذي لا يعدل فـي الحقيقة شيئا ، توضع الحركـه النقابية أمام الاختيار الصعب : اما ان تقبل بالمشروع الذي يقتصر علـى زيادة « تعويضات العطل والضرر » مقابل تكريس حق ارباب العمـل المطلق بالصرف الكيفي ، وامـا ان ترفض لتجد نفسها في مواجهة معركة جديدة لفرض تعديل المادة ٥٠ لـم تهيء قواها ، كما لـم يجر اعداد الطبقة العاملة ، لخوضها بالفعل . وفي مناخ كهذا يسهل علـى قوى اليمين النقابي ان ترفع رايـات التسليم بمشروع الدولـة والقبول به .

من اجل النجاح في معركـة نهايـة ايار

ان اخراج مفاوضات اللجنـة الثلاثية من اجواء المماطلة والتمييع المفروضة عليها من قبـل الدولـة وأرباب العمل ، بات امرا ضروريا كي لا ينقضي ما تبقى من شهر أيار دون اي تقدم ملموس علـى طريـق انجاز تعديل المادة ٥٠ . والخروج من اجواء المماطلة والتمييع يتطلـب دفع قيادة الاتحاد العمالي العـام لاتخاذ مواقف حاسمة تلتزم بوضوح وبصورة نهائية صيغة تعديل المادة ٥٠ تضع في يد الطبقـة العاملـة مكتسبات فعلية على هذا الصعيد . وانطلاقا من هذه المواقف الحاسمة المطلوبة فـان القوى العماليـة والنقابية التقدمية والشريفة مطالبـة بان تجدد الدور التعبوي الذي لعبته عشية الثاني مـن نيسان الماضي والذي شكل العامل الرئيسي فـي تمكين الطبقة العاملة من الحصول على المكاسبالتي انتزعتها .

ان بدء التصرف على اساس ان معركة عمالية جديدة يمكن ان تقع في نهاية شهر أيار جوابا على تصلـب ارباب العمل وخضوع الدولـة لتهويلاتهم ، ان ذلك يفترض المبادرة منذ الآن لزيادة وتيرة تعبئة القاعدة العمالية العريضة واعداد قواهـا لاستعمال مختلف أسلحـة الضغـط النضالية ومن بينها سلاح الاضراب العمالي العام ... مرة أخرى .

ان ملء الاسبوعـين المقبلـين بالعديد من اشكال النشاط العمالي المتنامـي : اضطلاع القوى النقابية التقدمية والشريفة بدورها المبادر في تهيئة الطبقة العاملة لمعركة نهايـه أيار ، عقد الجمعيات العموميـة للنقابـات باتجـاه تكريس اصرار الطبقة العاملة على مطلب الحد من الصرف الكيفي وعزمها على متابعة النضال من اجل تحقيقه ، تكثيـف حملة التعبئة الاعلامية الموجهـة لجمهور العمال ، تنشيط النـدوات ومختلف اشكال التعبير العمالـي ، وتنظيم وفود الضغط علـى قيادة الاتحاد العمالي العام كـي تتخـذ المواقف المستجيبة لمصالح الطبقـة العاملة ومطالبها ... ان ذلك كلـه يشكل مقدمات ووسائل لا غنى عنها لخوض المواجهة الراهنة ـ المقبلـة مع حلف الدولة واربـاب العمـل بما يجعل الطبقة العاملة قادرة على النجاح في انتزاع اهم مكاسبها فيهذا الظرف : تعديل المادة ٥٠ وفـق صيغة لا يعود معها الصرف الكيفي سيفا مسلطا على رقاب جميع العمال ووسيلة في يد ارباب العمل لتشديد وتيرة القمع والاستغلال .

رياح الاستثمارات الاجنبيّة تعصف بورقة اكتوبر!

لم تمض ايام على صدور ورقة اكتوبر التي حاولت ان توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين التنمية والتخطيط والانفتاح على الاستثمارات الاجنبية ، حتى اعلن هذا الاسبوع عن قانون جديد لضمان الاستثمار الاجنبي يعطي المزيد والمزيد من الضمانات للرساميل الاجنبية وللمناطق الحرة حتى تصبح حرة فعلا من كل قيد او شرط سوى شرط واحد هو توجهها الى السياحة والخدمات .. اي الى القطاعات غير الانتاجية في الاقتصاد المصري التي تجلب الرخاء والازدهار الى البورجوازية والى الرساميل الامبريالية والنفطية !

ان محاولة ورقة اكتوبر للتوازن لم تكن اكثر من محاولة ايديولوجية للتضليل ، وكأية وثيقة ايديولوجية فان اخفاء حقيقة الاوضاع والوقائع بقناع ايديولوجي يتحدث عن « ايجابيات القطاع العام » وحتى عن الاشتراكية ، لم تستطع « الصمود » عدة ايام !.. فالوقائع والقوانين الجديدة للاستثمارات الاجنبية اذا كانت تؤكد شيئا فانها تؤكد اولا واخيرا ، ان حرية الاستثمارات الاجنبية تتطلب المزيد والمزيد من الضمانات على حساب التنمية والقطاع العام ، وانها لا بد في النهاية ان تطيح بالقطاع العام لحساب الحرية الكاملة للرأسمال الخاص وللرأسمال الاجنبي !

والقانون الجديد للاستثمارات الاجنبية اكبر دليل على ذلك !

— وفي نفس الوقت الذي كان الدكتور حجازي (دكتور الانفتاح على الرساميل الاجنبية) يعلن عن صدور القانون الجديد ، كان الدكتور الاخر للانفتاح عبدالمنعم القيسوني يتحدث في الكويت عن ضرورة اعطاء المزيد والمزيد من الضمانات والحريات، وطالب بفتح البورصات للاوراق المالية والاجنبية، وتساءل الدكتور القيسوني : « ان عندنا الخبرات الكافية للقيام بالاعمال المالية في البورصات على خير ومن مصلحتنا ونحن نفتح الباب للاستثمارات العربية والاجنبية ان نفتح البورصات لتداول الاوراق المالية الخاصة بهذه الاستثمارات » !

ويؤكد الدكتور الليبرالي الغربي انه طرح هذا في مجلس الشعب ، فكان رد الفعل عند البعض الاستحسان وعند البعض الاخر بالنقد والاستهجان باعتبار ان هذا الاقتراح نكسة على الاشتراكية .. لذلك فهو (اي الدكتور القيسوني) يؤكد بأنه لا يرى في القانون اية نكسة للاشتراكية !. بل تخفيفا عن كاهل الخزانة المصرية ومصلحة للمستثمر الاجنبي !.. وهذا التأكيد الايديولوجي الاخير للقيسوني لا يختلف بالطبع عن تأكيد ورقة اكتوبر بانه لا رجعة عن القطاع العام حتى ولا عن الاشتراكية !..

ترى متى كانت الوثائق والايديولوجيات المزيفة لا تلعب دور التبرير ؟!.

ولكن ما هي مهمة القانون الجديد ، وما هي مهمة «المناطق الحرة» المنوي انشاؤها على طول قناة السويس ؟

ان هذا المشروع يسلب شعبنا العربي في مصر حق الانفراد بقرار مواصلة النضال ضد الصهيونية، ليضعه بيد جميع الاطراف الاستعمارية التي ستملك مصالح ضخمة، صناعية وتجارية، على طول قناة السويس، كما ان ابعاده الاقتصادية المحضة جديرة بالتأمل .. فهذا المشروع — بما ينطوي عليه من مناطق «صناعية حرة» للدول الاستعمارية الكبرى — يهدف الى تحويل مصر الى محطة للتوسع الامبريالي الجديد للهيمنة على آسيا وافريقيا . كيف ؟بأن تتحول هذه المنطقة الصناعية الحرة على قناة السويس الى منطقة تجميع للمواد الاولية المنهوبة في بلدان آسيا وافريقيا بابخس الاسعار .ويجري تصنيعها ، بالاعتماد على اليد العاملة المصرية الرخيصة ، وبعد توفير نصف اكلاف شحنها على الاقل، ثم يعاد بيعها الى البلدان الافريقية الاسيوية باغلى الاسعار . وهكذا تقتصد الامبريالية في اكلاف انتاج سلعها ، وتضاعف ارباحها ، وتزيد بالتالي قهر واستغلال مئات الملايين من شعوب البلدان المتخلفة، بالاعتماد على حكم الردة في مصر وسياسته الانبطاحية !!

وهكذا تصبح قناة السويس محطة عبور للامبريالية ومصالحها على انقاض العبور الوطني الذي حققه جنود وشعب مصر ضد الاحتلال الاسرائيلي !

وعلى صعيد الاقتصاد المصري عموما ، تتدفق الاخبار كل يوم عن هجمة رؤوس الاموال الاميركية ، او التابعة للدول النفطية العربية على مصر . وكل خبر من هذه الاخبار يقدم الدليل الاضافي القاطع على مصير سياسة «الانفتاح» الاقتصادي التي ينتهجها نظام السادات : المزيد من الخضوع لقوانين السوق الامبريالية ، التوظيفات غير المنتجة، تحويل مصر الى قاعدة انطلاق للتوسع الامبريالي الجديد في اسيا وافريقيا ، وبافضل الشروط . وفيما يلي بعض الاخبار البارزة عن سياسة « الانبطاح » هذه التي لن تورث الشعب المصري الا المزيد من القهر والفقر :

□ هناك اتجاه واضح لزيادة التبادل التجاري المصري مع الولايات المتحدة على حساب الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية . ويتبين من نشرة اخيرة لوزارة الزراعة الاميركية ان مستوردات مصر من المنتجات الزراعية الاميركية بلغت قيمتها ١٢٣ مليون دولار عن عام ١٩٧٣ ، بينما كانت لا تتعدى العشرة ملايين دولار في عام ١٩٦٨ . وفي المقابل ، فان مستوردات مصر من المنتجات الزراعية السوفييتية التي كانت قيمتها ٧٧ مليون دولار عام ١٩٦٧ قد انخفضت الى خمسة ملايين دولار فقط لعام ١٩٧٢ .

كانوا يقولون في تبرير توسيع التبادل مع الغرب الرأسمالي ان البلدان «النامية» بحاجة الى «التكنولوجيا» الغربية . ولكن كيف يفسرون لنا الان افضلية القمح الاميركي عن القمح الذي تنتجه البلدان الاشتراكية؟

□ التحالف السعودي — المصري الجديد ، لا بد وان تكون له ترجمته الاقتصادية . وها ان وفدا من شركة «ارامكو» الاميركية — المهيمنة على النفط السعودي — ينتهي من زيارة القاهرة بعد ان اجرى المباحثات مع النائب الاول لرئيس الوزراء وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية — عبد العزيز حجازي — من اجل استثمار رؤوس اموال هذه الشركة في التنقيب عن النفط بمصر .

الاتجاه العام للبلدان المنتجة للنفط — بما في ذلك اكثرها رجعية وولاء للاستعمار — هو الاتجاه نحو الاعتماد على شركات نفط غير اميركية (اوروبية ويابانية خاصة) من اجل الحصول على شروط افضل لاستثمار نفطها . هذا بالطبع عدا عن اتجاه بعض هذه البلدان نحو تأميم النفط ..

□ واخيرا .. تفيد الاخبار الاخيرة ان ستيريو ومطعم وحمام سباحة قد انشيء برأسمال اميركي يبلغ ٣٠ الف جنيه !.(كم هو شعب مصر بحاجة الى مطاعم وحمامات سباحة فضلا عن الستريوهات !)..

وكما انشئت شركة ملاحية للنقل برأسمال مصري — اميركي مشترك يبلغ ٣٠٠ ألف دولار .

— وانشيء مشروع بواخر سياحية في النيل برأسمال يوناني (اوناسيس الذي «شرف» مصر بزيارة سياحية منذ فترة مع جاكلين) — رأسمال المشروع ٦ ملايين دولار.

— وانشئت مزرعة اغنام مصرية — بريطانية — برأسمال نصف مليون جنيه !

— وانشئت شركة مصرية سعودية كويتية جديدة لصنع المصاعد الهكربائية بالتعاون مع شركة «شندلر» السويسرية رأسمالها مليونان ونصف مليون جنيه مصري.

— وانشئت شركة مصرية — سعودية لبناء فندق كبير في القاهرة يبلغ اكلافه ١٨ مليون جنيه . وسوف توكل ادارة الفندق لاحتكار الفنادق العالمي «انتركونتنتال» .

●●

هذه نماذج من تدفق الاستثمارات العربية والاجنبية على مصر التي لا تختار الا الفنادق والستريوهات والمشاريع غير الانتاجية ... انها تؤكد نوع الاستثمارات غير المنتجة لرؤوس الاموال العربية المرتبطة برؤوس الاموال الاجنبية، فهي تريد جني الملايين من الارباح دون ان تجازف بتوظيف اي من رؤوس أموال في مشاريع انتاجية ، انها تقتصر على تنمية القطاعات الطفيلية والاقتصاد : السياحة ، المضاربة العقاريه . البناء الخ على حساب القطاعات الانتاجية .

انها محاولة « للبننة » الاقتصاد المصري وجعله كالاقتصاد اللبناني مزدهرا من فوق !.



بيروت ٢٠/٥/١٩٧٤ - العدد ٦٧١ - السنة ١٤ - الثمن ٢٥ ق.ل

نسور السلطة الوطنيّة من ترشيحا إلى القدس

الرفيق نايف حواتمه يوجّه رسالة إلى رفاق السّلاح

